

محضر الجلسة رقم 832

التاريخ: الأربعاء 19 رمضان 1433 (8 غشت 2012)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس اليوم هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع: أهداف الألفية للتنمية "الخصيلة والآفاق".

أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في حدود 25 دقيقة، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في شتنبر من سنة 2000 وفي إطار إعلان الألفية، تمهدت 191 دولة، من بينها المغرب، برصد جميع الإمكانيات الضرورية لتحقيق 8 أهداف تنموية مشتركة بين الإنسانية بحلول سنة 2015، وهي:

- التقليل من الفقر المدقع والجوع؛

- ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع؛

- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء؛

- تخفيض وفيات الأطفال دون 5 سنوات؛

- صحة الأم؛

- مكافحة مرض فقدان المناعة "السيدا" وهي المستنقعات (les marécages) والأمراض الأخرى؛

- وكذلك، ضمان تنمية مستدامة وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وعلى بعد حوالي سنتين ونصف فقط على حلول الموعد النهائي لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، نلاحظ أن التقرير الوطني لسنة 2009 الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط يقدم حصيلة إيجابية لحد ما، رغم بعض العوائق والإشكالات البنوية، وهنا أحيلكم، السيد رئيس الحكومة، على هذا التقرير لتدارس جميع المعطيات والأرقام في هذا التقرير.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حسب وزير الاقتصاد والمالية الذي اعترف مؤخراً في اجتماع رسمي بالبرلمان أن الاقتصاد الوطني، رغم الصمود الذي أبانه منذ سنة 2008، بدأ يتأثر بفعل الأزمة المتواصلة في المناطق المجاورة وخاصة منطقة الأورو. ومن بين هاته المؤشرات:

- ارتفاع نسبة البطالة، سواء بالوسط الحضري أو بالوسط القروي، وكذلك بطالة حاملي الشهادات التي ارتفعت من 17,8 إلى 19,4%؛

- كذلك نسبة النمو التي حذمتها في 4,2% في البرنامج الحكومي أصبحت دون 3,4% اليوم؛

- وتراجع السياح الأجانب الوافدين على المغرب؛

- تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج؛

- تباطؤ إنجازات نفقات الاستثمار؛

- ارتفاع عجز الميزان التجاري ليلعب 100 مليار درهم في الستة أشهر الأخيرة؛

- وارتفاع توقعات التضخم؛

- تراجع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ألا تعتقدون أن هذه الوضعية الاقتصادية القائمة سيكون لها لا محالة تأثير سلبي على مجهودات بلادنا لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، باعتبار الارتباط الجدلي بين هذه الأهداف ومختلف مكونات الاقتصاد الوطني؟

ما هي الآليات والإجراءات العملية التي اتخذتموها خلال السبعة أشهر من توليكم المسؤولية لتسريع الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة قبل الأجل المحدد، ألا وهو 2015، ليخرج بلدنا من هذه الإشكالية الأولية (primaire) التي هي إشكالية الدول المتخلفة، حيث أن لبلدنا من الإمكانيات والوسائل والإرادة الملكية السامية ما يسمح له بالتقدم والرقى والصعود إلى مستوى البلدان النامية والمتقدمة (les pays

واضح في تجهيز البنيات التحتية وشق الطرق والطرق السيارة للربط بين جميع جهات المملكة، وبناء المسالك لفك العزلة عن العالم القروي.

كما نهج المغرب سياسة اقتصادية حكيمه تعتمد على روح المقابله وإعاشها وخاصة الصغرى والمتوسطة، منها برنامج "رواج"، "إدماج"، "مقابله"، "مساندة"، "امتياز"... إلخ.

كما سيحقق افتتاحا على الأسواق العالمية واعتماد سياسة مالية مدعومة على المدى الطويل، والتشجيع القوي للتنمية عبر الرفع من الإنتاجية والتنافسية وتحسين التشغيل والزيادة في خلق فرص الشغل للشباب في القطاعات المنتجة ذات الإمكانيات الهامة.

وسطر مجموعة من المخططات تهم المجال الفلاحي والصيد البحري، مثل "مخطط المغرب الأخضر" الذي راهنت عليه بلادنا لضمان الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، وموازة مع ذلك قام بإصلاحات أخرى تمثلت في حسن تدبير السياسة المائية وترميم المنشآت وكذلك المحافظة على البيئة والأحزمة الخضراء.

كما عمدت بلادنا على دعم برنامج "مخطط المغرب الأزرق" والذي جعل من أولوياته تهيئة كافة الشواطئ المغربية لدعم القطاع السياحي وكسب تحدي جلب 20 مليون سائح في أفق 2020، بالإضافة إلى بناء الفنادق وتوفير الأسرة الكافية، مع الاهتمام بالسياحة الجبلية والثقافية والرياضية وغيرها، وتشجيع سياسة المعارض للتعريف بالمنتوج التقليدي المغربي.

كما لا يمكن أن نغفل الدور الهام الذي لعبته وكالة التنمية الجهوية، ومن بينها وكالة تنمية مناطق الشمال التي تميزت ببناء الميناء المتوسطي، الذي بات دورا هاما على كافة الأصعدة، وخاصة الربط بين القارات، الشيء الذي ساهم في توضيح الصورة ونهج المغرب سياسة الجهوية المتقدمة والتي شكل جلاله الملك محمد السادس نصره الله لجنة خاصة بشأنها لتهيئة تصور متكامل لدعم كافة الجهات، ومنها استقلالها ماليا للقيام بدورها التنموي.

كما عمد المغرب إلى الاستثمار في مجال الطاقات والطاقات المتجددة وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، ومن جهة أخرى بلوغ هدف تصديرها في المستقبل.

ويعتبر الهدف الأساسي من هذه المشاريع التنموية هو دعم معدل النمو الاقتصادي بالمغرب والمساهمة في تراجع نسبة الفقر ومحاربة الهشاشة، وذلك وفق معايير معتمدة من لدن هيئة تحدي الألفية والتي تنسجم في فلسفتها ومنهجيتها مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار تشاوري واسع، شاركت فيه كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكل فعاليات المجتمع المدني للانخراط بقوة في المنظومة الاقتصادية العالمية وكسب رهان تحديات الألفية.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة: ما هي الضمانات الكفيلة بمواصلة تطبيق هذه المخططات وضمان نجاح هذه الأوراش الإصلاحية الكبرى

(émergents)؟

ونحن كعارضة بناء نعتبر أن مصلحة بلادنا وصورتها ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي والبنكي أعلى من أي إشكالات وصراعات سياسية ضيقة. نطالبكم من هذا المنبر بتقديم تقرير سنوي لما تبقى من الأجل، تقرير سنوي حول تحقيق أهداف الألفية للتنمية كل سنة بغية تتبع مستوى الإنجازات. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في حدود 22 دقيقة.

المستشار السيد محمد العزري:

السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

لقد عرف المغرب في العقد الأخير مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية وذلك وفاء لاختيار المغرب في بناء دولة ديمقراطية، يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات الدولة الحديثة، مركزاتها المشاركة والتعددية والحكامه الجيدة وذلك لإرساء دعائم ومقومات مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، وذلك في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

وقد تميزت هذه الألفية بإصلاحات دستورية عميقة عرفتها بلادنا، وذلك بمصادقة الشعب المغربي على الدستور الجديد الذي جاء بمضامين جد متطورة في شتى الميادين، عكست انتظاراته وتطلعاته في شتى المجالات.

وفي هذا السياق، ونظرا للرعاية والأهمية الخاصة التي يوليها جلاله الملك محمد السادس نصره الله لمنظومة العدالة والقضاء، نصب هيئة عليا لإصلاح القضاء بالمغرب حتى يتمكن من مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا وذلك لضمان انخراطها في المنظومة العالمية.

وموازة مع ذلك، فتح المغرب أيضا عدة أوراش إصلاحية تنموية بتوجيهات ملكية سامية، تمثلت اجتماعيا في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتجسدت في عدة برامج منها:

- برنامج مليون محفظة؛

- ضمان التغطية الصحية لجميع المواطنين، وضمنه برنامج "RAMED"؛

- توفير السكن الكريم ومحاربة السكن العشوائي والسكن غير اللائق ومحاربة الفقر والهشاشة.

كما فتح عدة أوراش اقتصادية مهمة، طبعت المرحلة وتتجلى بشكل

إزالة التفرقة بين الجنسين.

رابعا، خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين ما بين 1990 و2015.

خامسا، تحسين الصحة الإنجابية والغاية منها تخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع بين عام 1990 و2015.

سادسا، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الوبائية بهدف تحقيق الغايتين التاليتين:

- وقف انتشار فيروس الإيدز الذي تعرف مؤشرات أرقاما تصاعدية سنة عن أخرى؛

- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الوبائية الأخرى وانحصارها في أفق 2015.

سابعاً، كفاءة الدول للبيئة المستدامة؛

ثامناً، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بهدف تحقيق الغايات المتفق عليها.

السيد رئيس الحكومة،

أهداف الألفية واضحة ومرفقة ومحددة في الزمن، فعلى بعد سنوات ثلاث من انتهاء أجل تحقيقها، نطرح عليكم الأسئلة التالية:

1- ماذا تحقق من هذه الأهداف، علماً أن الحكومات السابقة بذلت مجهودات جبارة للوصول إليها؟

2- ما هي حصيلة عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

3- أين وصلت البرامج والإستراتيجيات الوطنية المرتبطة بأهداف الألفية وآفاقها المستقبلية، أنه بالرغم من الجهود التي بذلت إلا أن المؤشرات والغايات المحققة تبقى دون طموحاتنا ولا تترقى إلى ما يليق بتاريخنا وبلدنا وسمعتنا، خاصة وأن رتبة بلدنا لازالت غير مشرفة في تحقيق العديد من هذه الأهداف؟

شكراً.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن للفريق الحركي، 17 دقيقة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات، السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أهنيئ باسم الفريق الحركي الحكومة ومجلسنا الموقر على هذه المبادرة التواصلية والمنظمة، والتي تعبر عن إدارة وإرادة مشتركة لتعميق التنسيق والتعاون المثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتي

المفتوحة للنهوض بالاقتصاد الوطني؟

وما هي المخططات المستقبلية من خلال موقع المغرب من ميثاق تحدي الألفية وضمان نجاح الأهداف المسطرة التي ستمكنه من رفع نسبة النمو الاقتصادي للقضاء على الفقر والهشاشة؟
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار في مساحة 17 دقيقة، السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بقدرور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أصبحت التنمية رهان الأمم والشعوب في كافة أنحاء العالم، حيث كانت بداية التفكير في هذا التحدي خلال قمة الأمم المتحدة للألفية سنة 2000، والتي تعهدوا بموجبها زعماء 185 دولة ورؤساء حكوماتها على العمل من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول سنة 2015.

وإنيابة عن هاته الشعوب والأمم، قام هؤلاء الزعماء بالتوقيع على إعلان الألفية التي تنوي بموجبه تحقيق ثمانية أهداف إنمائية للألفية و18 غاية و48 مؤشر لقياس التقدم نحو أهداف تنمية الألفية، تكون هاته الأهداف وهاته الغايات والمؤشرات ملزمة للدول الغنية قبل الفقيرة، والتي بموجبها تعمل هاته الدول الغنية والفقيرة معا في إطار شراكة دولية لتحقيق الأهداف والغايات بحلول سنة 2015 وبمشاركة خبراء الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والبنك الدولي.

السيد رئيس الحكومة،

تتحدد الأهداف الثمانية للألفية وغاياتها على الشكل التالي:

أولاً، القضاء على الفقر والجوع، من خلال الغايتين التاليتين:

- خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف ما بين 1990 و2015؛

- خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين 1990 و2015؛

ثانياً، تعميم التعليم الابتدائي من خلال الغايتين التاليتين:

- ضمان ولوج الأطفال، إناثاً وذكوراً، في كل أنحاء العالم إلى المدرسة؛

- إكمال المقرر الدراسي الابتدائي سنة 2015؛

ثالثاً، تعزيز المساواة بين الجنسين ومقاربة النوع الاجتماعي من خلال

وإذا كانت بلادنا قد بذلت مجهودات مهمة في تحقيق عدد من هذه الأهداف المهمة، فإن الحصيلة التي تم إعلانها مؤخرا أبرزت أن هناك إخفاقات واضحة في الوصول إلى عدة أهداف، كانت بمثابة التزامات للمملكة المغربية، وقد تجلّى هذا العجز واضحا في حصيلة مجموعة من الأهداف أهمها:

- استمرار الفقر المدقع والهشاشة لدى عدة أوساط وفتات اجتماعية؛
 - استمرار الهدر المدرسي بشكل يجعل مجهود تعميم التمدرس مفرغا من محتواه؛
 - التراجعات المسجلة في تمثيلية المرأة على عدة مستويات ومؤسسات؛
 - استمرار ظاهرة وفيات الأمتح والاطفال دون سن الخامسة بأرقام ونسب مرتفعة عما وقع الالتزام به.
- وعليه، فإننا نسأل، السيد رئيس الحكومة، عن التقييم الذي قامت به حكومته لالتزامات المغرب ومدى تحققها بخصوص أهداف الألفية؟ وما هي الإستراتيجية الحكومية لمواجهة الثغرات والقصور الذي ظهر فيما يخص بعد الأهداف بشكل جلي؟ والسلام.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الدستوري، 11 دقيقة.

المستشار السيد حسن نبيه:

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على بعد سنتين ونصف من حلول 2015، وهي السنة المحددة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، يجد المغرب نفسه بفضل الخطوات القوية والمتسارعة على درب الإصلاح والتنمية التي قادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مؤهلا ليكون بين الدول التي ستتمكن من تحقيق الأهداف الثمانية التي وضعتها الأمم المتحدة بإجماع دولي سنة 2000.

فقد قاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس بإرادة وطنية واضحة المملكة لاستثمار المكتسبات التي تحققت سواء في الميدان الاقتصادي أو تجاوز العجز الاجتماعي بفضل مجموعة من البرامج الدوائية، المبادرة الملكية مثل ورش للتنمية البشرية والميثاق الوطني حول البيئة ونظام التغطية الصحية للمعوزين.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف الألفية تعتمد ثمانية (8) مرتكزات وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع وضمان التعليم الابتدائي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وخفض وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، وتحسين الصحة الإنجابية ومحاربة مرض "السيدا"

تؤسس في نفس المناسبة للانخراط الفعال في تنزيل مقتضيات الدستور وفق مقاربة تشاركية تخلق أرضية صلبة للعهد الدستوري الجديد، والتي انخرطت فيها بلادنا كتنويع مسار ديمقراطي مبني على التراكم النوعي والكمي للمبادرات الإصلاحية التي أطلقتها بلادنا منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره على عرش أسلافه المنعمين، وفق منظور إستراتيجي يقوم على الاستمرارية المتجددة والإصلاح في ضوء الاستقرار وبناء التغيير في إطار تحسين المكتسبات.

السيد الرئيس،

في هذا السياق وتنفيذا لالتزاماتها كتنويع إستراتيجي في العالم، قامت بلادنا وعلى مدى العشرية الأخيرة بإطلاق أورش متعددة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والبيئية، محكومة بخيط ناظم يتناغم مع أهداف وتوجهات إعلان الألفية للتنمية، المعتمد من طرف المنتظم الدولي منذ سنة 2000 بأهدافه الثمانية ذات الطبيعة الإستراتيجية، والتي تنطلق أولا من محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، مروراً بالمراهنة على تحيين مؤشرات التنمية البشرية، وصولاً إلى تقوية آليات الديمقراطية التشاركية، وكذلك بناء الإطار الديمقراطي والحقوق الكفيل ببلورة أهداف الألفية.

ومن الطبيعي اليوم بعد مرور 12 سنة على تبني هذا الإعلان العالمي وأمام قرب نهاية السقف الزمني المسطر للتنفيذ والمحدد في سنة 2015، أن نقف، السيد رئيس الحكومة المحترم، لمساءلة الحصيلة التي حققتها بلادنا في أجرأة أهداف الألفية على أرض الواقع وكذلك تقييم الأداء والإنجاز وبسط المعوقات، وبالتالي مساءلة الأفق والبرامج المسطرة للسنوات الثلاثة المقبلة والتي تتزامن تقريبا مع عمر الولاية الحكومية والتشريعية الحالية.

في هذا المنطلق، السيد رئيس الحكومة المحترم، نود معرفة تقييمكم لرصيد الإنجازات في مجال تنزيل أهداف الألفية، وما هي التدابير المسطرة لاستكمال وتقويم هذه الإنجازات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، 13 دقيقة.

المستشار السيد مبارك النفاوي:

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين،

لقد كانت بلادنا من ضمن الدول الملتزمة بأهداف الألفية الثانية والمتعلقة بمحاربة الفقر المدقع وبتعميم التمدرس وإينصاف المرأة والقضاء على "السيدا" والسل وعلى ظاهرة وفيات الأمتح والأطفال، بالإضافة إلى الشراكة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

من بين الأهداف الإنمائية الثمانية لتقرير الألفية، هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي لكل الأطفال في أفق سنة 2015، وأشار تقرير 2012 لأهداف الألفية إلى أن هدف تعميم التعليم الابتدائي لكل الأطفال لازال هدفا بعيد المنال، ويتطلب بذل المزيد من الجهود لتنفيذه في أفق القضاء على الفقر، الذي تعتبر الأمية إحدى أهم أسبابه.

وباعتبار أن المغرب معني إلى أبعد الحدود بهذا التقرير، فلا بد من الإشارة إلى اعتبار قضية التعليم وتحسين جودة المنظومة التعليمية وتعميمها يعتبر إحدى أهم القضايا ذات الأولوية لدى الرأي العام الوطني، بل تعتبر القضية الوطنية الثانية ذات الأولوية بعد قضية وحدتنا الترابية.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن وضعية تعميم التعليم على كل الأطفال المغاربة في سن التمدرس، وعن مدى تعميمه وإلزاميته ومحاربة ظاهرة الهدر المدرسي وظاهرة الأمية لدى الراشدين الذين لم يسعفهم الحظ في ولوج المدرسة المغربية.

فمن نافل القول أن استمرار ظاهرة الأمية لدى الأطفال والراشدين تعد معيقا أساسيا لأي تقدم أو تنمية اقتصادية قادرة على المنافسة في ظل العولمة المعتمدة أساسا على التنافسية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والموارد البشرية المؤهلة.

إننا في الفريق الفيدرالي نثير انتباهكم إلى استمرار تفشي ظاهرة الأمية ببلادنا، حيث يعرف المغرب أعلى نسبة للأمية على مستوى المغرب العربي وشمال إفريقيا، ويجعل بلادنا في الصفوف الأخيرة للقضاء على هذه الآفة عالميا، إذ تبلغ نسبة الأمية لدى الفئة العمرية ما بين 10 و15 سنة 38% كنسبة عامة، في حين تصل لدى النساء إلى 47% ولدى النساء القرويات إلى 67%، حيث يصل عدد السكان الأميين بالمغرب إلى 8 ملايين نسمة، وهو ما يشكل عائقا أمام أي إنماء اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي أو ديمقراطي، لأن الأمية والفقر كواجح للديمقراطية والتقدم والحداثة.

إننا نعتبر أن القضاء على الأمية رهان أساسي وأولي من أجل تنفيذ أي مخطط يهدف الإقلاع الاقتصادي، فكيف يمكن تصور نجاح المخطط الأخضر في القطاع الفلاحي و59,8% من العاملين بالقطاع يعانون من الأمية؟ وهل يمكن لمخطط "Halieutis" بقطاع الصيد البحري أن يحقق أهدافه و33,1% يرزحون تحت وطأة الأمية؟

هل يمكن تصور تطور الإدارة المغربية وتحديثها والانتقال إلى الإدارة الإلكترونية والمغرب الرقمي، في حين مازال 22,7% من مواردها البشرية أميين؟

وحمي المستنقعات والأمراض الأخرى، وضمان بيئة مستدامة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على هامش نقاشات الدورة الخامسة والستين (65) للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2010، صرحت الخارجية المغربية آنذاك بأن المغرب سيكون في موعد سنة 2015، ونحن اليوم أمام تطورات الأزمة العالمية، وما لذلك من آثار على المالية العمومية الوطنية وتحديات صعبة أمام الاقتصاد الوطني، حيث أن كل المؤشرات تشير في اتجاه تراجعي، خصوصا ما يتعلق بنسبة النمو والعجز الموازناقي.

لهذا، نسألكم السيد الرئيس: هل سيتمكن المغرب من كسب رهان 2015؟ وما هي الاستعدادات المتخذة لذلك؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، 10 دقائق.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

التزم المغرب في سنة 1990 بتحقيق أهداف الألفية للتنمية كما حددها المجتمع الدولي، وشرع منذ ذلك الحين في إنجاز إصلاحات للرفع من مؤشرات التنمية البشرية، فتحققت بعض الأهداف وبقية أخرى على بعد 3 سنوات عن الموعد المحدد وهو سنة 2015.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن خطة الحكومة لتنفيذ التزاماتها داخليا ودوليا بهذا الخصوص؟ كما نسألكم عن البرنامج والجدولة الزمنية لتحقيق هذه الأهداف في أفق 2015؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي، 9 دقائق.

المستشار السيد محمد دعيدة:

اشغال انتاع الوقت؟ لا، السيد الرئيس، ماشي 9 دقائق، أولا عندنا 10 دقائق، هاذ الشي اللي اتفقنا عليه، وإذا احتجنا لشي حاجة غادي نأخذوها من عند السي حكيم، 10 دقائق عندنا ماشي 9.

السيد الرئيس، راه اتفقنا على 10 في اللقاء اللي كان عندنا.

السيد رئيس المجلس:

عندي جدول وتم توزيعه الله بخليك.

تحقيق نسبة 94% من نسبة الساكنة المزودة بالماء الصالح للشرب، ومعدل التطهير وصل إلى نسبة محترمة تصل إلى حوالي 90% وهذا في الحاضرة.

إلا أن بعض الأهداف لازالت تعرف العديد من التعثرات، ذلك أن مؤشرات وفيات الأطفال والأمهات أثناء عملية الولادة تبقى دون المستوى المطلوب، فحسب التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط فإن هذه النسبة ستمر من 2,30 وفاة في الألف ولادة إلى 5,26 في الألف، وبالتالي فإن هذا الرقم لازال ضعيفا ولا يرقى إلى طموحنا، نفس الشيء ينطبق على البرنامج الوطني لمحاربة الإيدز، حيث تبقى مؤشرات هذا الوباء في ارتفاع مضطرد، الشيء الذي تعبر عنه الأرقام باللموس.

باسم الاتحاد المغربي للشغل، السيد رئيس الحكومة، نسألكم: ما هي حصيلة البرامج المرتبطة بالألفية؟ وما هي التعثرات التي تعوق تنفيذها في آجالها المحددة والآفاق المستقبلية في هذا الإطار؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، 5 دقائق.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
تضمن تقرير الألفية ثمانية أهداف للدفع بعجلة التنمية في البلاد النامية، وتمحورت حول:

- 1- تقليص عدد الأشخاص ضحايا الفقر المدقع والجوع إلى النصف؛
- 2- كفاية التعليم للجميع؛
- 3- تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفروق القائمة بين الجنسين فيما يخص الحصول على التعليم؛
- 4- خفض معدل وفيات الأطفال؛
- 5- تحسين صحة الأم الإنجابية؛
- 6- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة؛
- 7- ضمان الاستدامة البيئية؛
- 8- استحداث شراكة عالمية لأغراض التنمية.

من هذه المنطلقات وهذه الرؤية والأهداف نتمن، السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن موقعنا كمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب كل المبادرات الإنمائية التي تقوم بها حكومتكم في استمرار مندمج مع مجهودات ومبادرات الحكومات السابقة الطموحة التي تقومون بها، عنوانها ومدخلها الرئيسي محاربة الفساد واقتصاد الربيع وتعزيز نهج الحكامة، فضلا عن

هل يمكن للقطاع التجاري أن يتطور ويلج ميدان المنافسة ونسبة 29,7% من الناشطين بالقطاع أميين؟

وهل يمكن النهوض بقطاع الصناعة التقليدية وما يشكله من صولة تاريخية وثقافية وحضارية و30,3% من الحرفيين أميين؟

هذه التساؤلات مجرد غيض من فيض فيما يتعلق بهذه الآفة المدمرة والمعيقة لأي تطوع نحو التطور والتقدم. فما هي الإجراءات التي ستتخذها حكومتكم للقضاء على الأمية ومحاربة الهدر المدرسي وتعميم التمدرس وإلزاميته في أفق 2015؟ علما أننا لازلنا ننتظر تفعيل مقتضيات القانون 38.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تراجعتم في تصريحكم الحكومي عن تحقيق أهداف الألفية بتقليص الأمية إلى 20% سنة 2015 الذي كان مخطئا له في ظل الحكومة السابقة، وأرجأتموه إلى 2016 في برنامجكم الحكومي، فما هي مبرراتكم في اختياركم هذا لتأجيل محاربة آفة الأمية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل في إطار 5 دقائق.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
أخواتي، إخواني المستشارين،

إننا نؤكد على أن الأهداف التنموية للألفية تعد أحد الجوانب المضيئة التي طبعت العشرية الماضية في تعاون الدول على نطاق الأمم المتحدة، حيث نعتبره إطارا مرجعيا جعل الدول تخفض من نسبة الفقر إلى النصف في عشر سنوات من 2005 إلى 2015، وأصبح إعلان أهداف الألفية وثيقة توجد على أجندة اهتمامات حكومات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو.

كما أن إستراتيجية تخفيض الفقر وفق منظور خبراء الأمم المتحدة تركز على توسيع نطاق الاستثمارات العامة وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية وتعزيز الحكامة وحقوق الإنسان وإشراك القطاع الخاص والنسيج الجمعي في هذا الورش.

السيد رئيس الحكومة،

إن حجم التحديات كبير جدا وأن ما تحقق منها لا يصل إلى التطلعات المسطرة في البرنامج رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال، سواء من طرف الحكومة السابقة والتي عملت على تعميم التعليم الابتدائي والوصول إلى

قبل أن أدخل في الموضوع، أريد أن أؤكد على معنى أساسي مرتبط بالنسبة إلي بمنطق العمل السياسي، أنا من الذين لا يؤمنون بأن الإنسان يملك حين يكون في المعارضة أن يسود كل شيء ويخس أعمال الناس واستحقاقاتهم، وإذا انتقل إلى الحكومة أن يجتهد في أن يعطي صورة وضيئة عن الواقع، التي في بعض الأحيان لا تكون كذلك.

أنا من الذين يؤمنون أنني إن كنت في المعارضة، وقد فعلت هذا، فيمكن أن أعتز للحكومة بما تنجزه من الخير للبلد وللوطن، وأتمن مواقفها من أجل ذلك وأناصرها، حتى أنهم في بعض الأحيان كانوا يشعرون أنني أناصرهم أكثر مما يناصرهم بعض أفراد فريقهم.

وبالمقابل، أؤمن أنه إذا كنت في الحكومة لست مضطرا أن آتي باللون الوردية وأنشره على العالم وكأن دولتنا لا تعيش أي مشكل، بل ليس عندي أي غضاضة في أنه حين أشعر بأن شيئا ليس على ما يرام، أن أقوله، أن أعتز به، أن أطرحه للنقاش.

نحن لسنا أعداء، نحن مواطنون ننتمي لنفس الوطن وعندنا نفس الهموم، وكلنا نريد أن ننجح في مثل هذه البرامج، والمجيء هنا إن كان ولا بد من جزء من الصراع السياسي، فهذا لا يحول دون التعاون وبدل النصيح. قال صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة"، قالوا: "لمن يا رسول الله"، قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"، فالدين النصيحة والسياسة الحقيقية نصيحة في اتجاه التصويب والتصحيح والانتقاد الإيجابي الذي يدفع للتقويم.

وحيث نأتي إلى مثل هذا اللقاء، الذي توافقت فيه مع السيد الرئيس على هذا التوقيت إلى أن يوضع في النظام الداخلي للمجلسين ويذهب إلى المجلس الدستوري الذي سيحسم فيه نهائيا، رغبة في تيسير الأمور، "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا"، وإذا كان الأخ دعيده لم يجد دقيقة، أنا أعطيه من وقتي 5 دقائق، هذا ما كين مشكل.

فإذا كان الأمر هكذا، يجب أن نتفاهم، أننا حين نأتي كما يقول الفرنسيون، وأعتذر، (pour dresser le bilan)، لنجد الواقع، نجد الكذب، لسنا في موقع الكذب، لسنا في موقع الكذب، لسنا في موقع التزويق، أنا لا أؤمن بهذه السياسة، وأعلم أنها لا تجدي، أنا متأكد داخليا أنها لا تجدي، المناصب والمواقع، ما هو المشكل؟ بعضها أحمر وبعضها أخضر، وحتى الذي ليس أحمر أو أخضر لا يفرق بيننا وبينه إلا بضع خطوات أو بضع مدارج.

القضية هي أن يتقدم البلد، القضية هي أن ترتفع هامة المغرب، القضية هي أن لا نخجل من أنفسنا، هي أن لا ننتع بأشياء سيئة كما وقع لنا مؤخرا، خلوونا نقولو الأمور في الحقيقة، صحيح الموضوع هو الألفية ولكن نحن أمام حكايات الآن وأمام إشارات واتهامات، يجب أن ننتم حقيقة الموضوع.

الذي يظن أن الموضوع اليوم هو هذه الحكومة وهذا التآلف أو هو

المبادرات الاجتماعية المختلفة.

ورغم هذه الجهود المهمة المبذولة، فإننا نسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، مجموعة من الملاحظات:

1- إن هامش الفقر والهشاشة ما زال مستفحلا، يورق تماسكنا الاجتماعي ويمس بقيم التضامن والتعاون، مما يجعل من تقليص عدد الفقراء والمهمشين ضمن أولى الأولويات في سياسة حكومتكم؛

2- إن تعميم التعليم، وإن قطع أشواطا كبيرة داخل مدرستنا العمومية، يحتاج إلى جهود إضافية، بحيث نسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن مبادرة البرنامج الاستعجالي الذي جاء ليجيب عن الاختلالات البنوية للتعليم، لم يحقق بعد أهدافه المرجوة رغم أننا على عتبة سنته النهائية؛

3- أما الصحة الإنجابية للأمت فما زالت تعاني نقصا كبيرا، ترجع بعض أسبابه الأساسية إلى نقص كبير في الموارد البشرية المختصة؛

4- كما أن المساواة بين الجنسين في عالم الشغل وبالأخص في القطاع الخاص لم تتحقق بعد وبقي هدف تقليص الفوارق بين الجنسين لم نصله بعد، فرغم صدور مدونة الشغل ما زال النساء يتعرضن للتحرشات بمختلف أشكالها، فضلا عن هزلة الأجر مقارنة مع الرجل.

إن أهداف الألفية ستبقى مفتوحة ومطلوبة دوما في جميع سياساتكم القطاعية وبرامجكم الإستراتيجية، مما يتطلب الأمر مزيدا من الجهود تحقيقا لهذه الأهداف الإنسانية النبيلة التي تصب إجمالا في إعادة الاعتبار لإنسانية الإنسان الذي كرمه رب العالمين بخلقه واستخلافه في الأرض، ولعل من مقتضيات هذا التكريم العيش الكريم في بيئة سليمة.

لذلك، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم: هل هناك تقويم علمي مدقق لما تحقق من أهداف؟ وكيف ستحققون ما تبقى من أهداف في ظل الظرفية الاقتصادية الحالية والإمكانات التمويلية المتاحة؟
وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على أسئلة محور الجلسة، 75 دقيقة، ساعة وربع.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

الأخوات المستشارات المحترمات،

أولا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وثانيا شهر مبارك سعيد، وأعانا الله سبحانه وتعالى على أن نختمه على أحسن الوجوه وأفضلها.

إخواني، أخواتي،

الشخصي وكذلك على المستوى الجماعي، والأشياء التي تسير وتترافق الأخبار السيئة التي تسير وتترافق والمخجلة التي تسير وتترافق مثل هذه النتائج.

ومع ذلك، نحن نحمد الله ونشكره أن هاذ البلاد ديالنا اللي محفوظة، الله سبحانه وتعالى حفظها، ولما جاء ما كان يسمى بالربيع العربي الذي عصفت بكل شيء، ألهم الله سبحانه وتعالى جلالة الملك لخطاب 9 مارس وللدستور والانتخابات ولكن راه باقي ما خرجنا من الواد ونشفو رجلينا، ونقولها بكل صراحة، ومع ذلك نحمد الله.

احنا اليوم عندنا دستور، الإخوان، عندنا رئيس دولة ليس حوله خلاف، أنا قلتها للجزيرة، قلت لها أنا مجرد رئيس حكومة، قال لي ما معنى مجرد رئيس حكومة؟ قلت له معنى رئيس حكومة معنى أن كين 30 مليون مغربي يمكن يوليوا رؤساء حكومة، ولكن المسؤولية الأولى في بلدنا هي مسؤولية جلالة الملك باش تستمر الدولة وتبقى قوية وتزيد واحنا هنا باش نعاونوه كل واحد من موقعه، باش تبتقى الأمور، هذا هو المنطق.

الإخوان ديالنا في واحد العدد ديال الدول المجاورة باقين ما وصلوا للدستور، باقين عاد يكونوا في الهيئة التأسيسية وباقي إن شاء الله من بعد الدستور عاد كايبة انتخابات..

هاذي كلها فرصة أعطانا الله إياها، أعطتنا واحد التقدم، ماشي كلشي أسود، غير صحيح، السواح يقبلون على البلد أكثر، وزير السياحة معنا يمكن أن يؤكد لنا ذلك، عدة مؤشرات إيجابية، لكن طبعا كايبة أزمة، وكايبة أزمة اقتصادية عند الشركاء ديالنا الأساسيين اللي هما أوروبا، واللي منهم كيجيونا السواح واللي منهم كيجيونا الفلوس ديال الأبناء ديالنا المقيمين في الخارج، وهما اللي تيشيرو منا المواد ديالنا.

كايبة أزمة ولكن هذه الأزمة لا يجب أن تفزعنا فتنهار، احنا قادرين إن شاء الله الرحمن الرحيم نمتصوها، وقادرين إن شاء الله الرحمن الرحيم ننتقل منها، ونمشيو في الاتجاه الإيجابي، وما كايينش شخص واحد كيشغل على هاذ الشيء، كايبة حكومة فيها ناس كيجتهدوا طول الوقت، لا أريد أن أقول ليل نهار حتى لا أقول أشياء غير دقيقة، وهذه هي الروح التي في إطارها يجب أن نكون، والتي يجب أن نقولها للمغاربة، نقول لهم الحقيقة، الأخ وزير المالية يمكنه أن يشهد، أنه ملي تنكونو تذاكرو في لقاءات محدودة وتيقول لي المعطيات، تنقول له قل هاذ الشيء للناس، وضح لهم الواقع والحقيقة، طبعا كين اللي كيستغل الفرصة ويقول صافي السيد وزير المالية جاء واعترف بواحد الوضع فيه أزمة وفيه.. لا، الحمد لله الوضع متحكم فيه، وأنا نشم رائحة سنة 1983.

من يومين ديال الصرف اللي كانت عندنا، دابا حوالي أربعة أشهر كين يعني وصلنا، ما يمكنش، اللي تيقولوا الناس ديال البادية، قولوا علينا وجيو علينا، كايبة ولا ما كايينش؟ كيقولوا ادويو علينا وجيو علينا، هكذا تيقولوا. حفص الإنسان يكون معقول ويكون منطقي، والمعارضة عندها الحق

رئيس الحكومة، هذا أبشره من الآن بأنه خاطئ، ليس هذا هو المشكل، المشكل هو كيف نصصح مسارنا، الحمد لله وسوف أتعرض لهذا في الحصيلة، الحمد لله نحن شعب أنجز الكثير وينجز الكثير، ولكن مازال تقع فينا ومن جهمتنا أشياء لا تناسبنا.

واليوم، ونحن ننظر في هذه الحصيلة، وسوف أفاجئكم حين أسرد عليكم الأرقام وأقول لكم تقديري الشخصي لهذه الأرقام، لأن هذه الأرقام رغم أنها صحيحة ورغم أنها إيجابية ولكن لا تبقى دائما متبوعة بهذه الإيجابية، فالذين يدخلون إلى التعليم فعلا يقتربون من المائة بالمائة فعلا، ولكن كم منهم يبقى في التعليم؟

إننا نضع من تعليمنا 400 ألف واحد تقريبا سنويا و380 ألف يغادرون المدرسة، هذه هي الحقيقة، هذه هي الحقيقة، فما هو السبب؟ وما هي الإشكاليات؟ والجميع يتحدث معي عن حصيلة الألفية في زمن الأزمة، وهذا فيه نوع من الإشكال، لأننا في زمن أزمة، ولكن هاته الأزمة ليست هي الأزمة الاقتصادية التي توجد في أوروبا، والتي حجزت عنا السواح فقط، أو التي حجزت عنا مداخيل إخواننا من المغاربة المقيمين في الخارج.

هذه الأزمة قبل سنتين، أيها الإخوة الكرام، كادت أن تعصف بالبلد، هاته الأزمة كانت أزمة ديمقراطية، هذه الأزمة كانت أزمة تحكم في الحياة السياسية، هذه الأزمة كانت أزمة خلق الأحزاب، هذه الأزمة كانت أزمة الهجيء بسياسيين ليسوا بسياسيين، وبأشخاص يملؤون مواقع لا يستحقونها، وبمسؤولين ليسوا بمسؤولين، ولا يتحملون مسؤوليتهم، وكل همهم هو أن يغرفوا نصيبهم ويفروا في جنح الليل، تغطيم الانتخابات وتغطيم تتابع الحكومات، من أجل هذا السبب وصلنا إلى رئاسة الحكومة، هذا هو السبب، وهذه هي الأزمة الحقيقية وهذه هي الأزمة اللي خصنا نخرج منها باش ما نعاودوش نرجعو لها، باش يولي كلشي ديالنا، الأولى قلناها ونكررها، لولا لطف ببلدنا.

وأنا اسمحو لي، أنا من الذي يؤمنون بهذا، أن هذا البلد محفوظ، وأن هذا البلد فيه لطف من عند الله سبحانه وتعالى، وقديم ماشي جديد، قرون وقرون، تذكروا واقرو التاريخ وشوفوا، غادي تاخذكم الرعدة، ملي تقرو التاريخ وتشوفوا كيفاش الله سبحانه وتعالى حفظ هذا البلد، مستقلة وحفظها إسلامية وحفظ لها نظامها وحفظ لها ملوكها وخلها إلى اليوم، واليوم من مسؤوليتنا نحن أن تستمر وتزيد في الإنتاج والإنجاز.

ولكن، ذلك النصيب من الغش والنصيب غير المعقول وغير المنطقي وغير المقبول وغير المشروع في ديننا ولا في أخلاقنا ولا في أحرابنا الشريفة ونضالاتنا الأتيلة، خصو يتوقف، ماشي دوزنا الانتخابات ديال 25 نونبر ونعتقد أننا سوف نرجع إلى ما كنا عليه، ليس من المعقول هذا، احنا في حاجة باش نصحو المسار حقيقة في كل شيء، وما غاديش نبدا بحاجة أخرى، غادي نبدا بالرياضة اللي كانت النتائج ديالنا فيها مخيبة مع الأسف الشديد، مع أننا معروفون بالقدرة، على الأقل على الإنجاز على المستوى

فليفعل وإن لم يستطع فليتدبر شأنه.

وفيا يخص بلدا، معشر الإخوة الكرام، يواصل المغرب تحقيق نتائج إيجابية في مجال محاربة الفقر، حيث تمكن من تجاوز الهدف المتعلق بمعدل الفقر المقاس حسب عتبة الأمم المتحدة، مقياس دولار للفرد في اليوم الواحد، وهكذا قياسا على أساس دولار واحد لكل شخص في اليوم حسب القدرة الشرائية، سجل معدل الفقر تراجعاً مهماً، حيث انتقل من 3,5% سنة 1990 إلى 0,6% سنة 2008، متوسط الدخل الفردي سنة 2000 كان هو 13.819 درهم، متوسط الدخل الفردي سنة 2011 هو 25.311 درهم، مع العلم أن القيمة المستهدفة سنة 2015 تناهز 1,8%.

ونعرف أن هذه الأرقام، وإن كانت صحيحة، فهي لا تفيد أن هنالك عدل، فعلا مازالت هنالك فئات وسجيات وأشخاص يعانون من الفقر المدقع في مناطق، في كل مناطق المغرب في الحقيقة. وقياسا على أساس 2 دولار أمريكي لكل شخص في اليوم حسب القدرة الشرائية، فإن الفقر عرف أيضا انخفاضاً، حيث انتقل من 30,4% سنة 1990 إلى 8,1% سنة 2008، في حين حدد هدف الألفية في 15,2% سنة 2015.

إذن في هذا المجال يمكن أن نعتبر أن وضعنا أحسن مما حددته أهداف الألفية، ولكن نحن غير راضين، غير باش نكونوا واضحين، كين اختلال في المجتمع، ولا بد أن نجتهد في اتجاه عدالة أكبر، نحن لا يمكن أن نسير في اتجاه المساواة بين الناس، المساواة في الأرزاق، لا يمكن أن نسير في هذا الاتجاه، ولكن ليس من المعقول أن يكون هاذ عدم التوازن، لأن كل حاجة فيها عدم التوازن محددة بالسقوط، هاذ الشيء احنا اقريناه في الفيزياء.

وتجدر الإشارة، وهذه واحدة من الأسباب اللي خلالتني تقننت بلي الصندوق ديال المقاصة خصو يزول أو على الأقل يوصل للحد اللي ما يمكنش يزول فيه، ولكن يزول باش يمشي عند الأفراد المعنيين مباشرة، تحسن الحالة ديالهم نسبياً، يوليوا كيلقاوا ذاك الحد الأدنى الضروري، طبعا كين تخوفات وعندهم الحق الناس اللي كيتيروا التخوفات، ولكن هذا لن يصرفنا على أن نسير في اتجاهنا، وكذلك أن نخصصه للنساء، نوصله للنساء مباشرة.

ومن خلال تتبع مختلف التقارير الوطنية حول أهداف الألفية للتنمية، يلاحظ أن تراجع معدلات الفقر لم يكن بنفس الوتيرة بالوسطين الحضري والقروي وفي كل الجهات، وهو ما يمكن من استخلاص ضرورة تتبع وتقييم حصيلة هذه الأهداف، ليس فقط على المستوى الوطني بل يجب إعداد تقارير مجالية لمعرفة مدى بلوغ وتعميم أهداف الألفية على مستوى مختلف المناطق والجهات وملاءمة السياسات حسب الحاجيات، وهاذي حقيقة آ الإخوان.

خليوني نعترف لكم كرئيس ديال الحكومة، لا الإحصائيات، احنا درسنا الإحصائيات وكفهموها، الإحصائيات هي مؤشر، ماشي حقيقة مطلقة،

باش تهاجم إذا كانت تتبني المواقع، هذا معقول، ولكن تيخص تفهم بأنه المصلحة ديال الوطن سابقة على مصلحة المعارضة وسابقة على مصلحة الأحزاب، سابقة على مصلحة النقابات، وراه احنا ماشي غير جينا والسلام، جينا بمنطق ديال الإصلاح وباقي ما خرجناش من الواد ونشفو رجلينا، وباقية الإشكاليات، ولكن راه غادية الأمور تتنقى في واحد الاتجاه، ماشي المغرب ديال اليوم هو المغرب ديال هاذي عام، اسمحو لي، أنا نتعرف آش تنقول.

هاذي عام، مجرد عام، حتى من بعد الانتخابات، كت كأمين ديال الحزب أتردد على مكتب وزير الداخلية أكثر من مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع لطروف البلاد، للتشاور، لإبداء الرأي فيما يتصرفون فيه، ما كناش عارفين أشنو غادي يوقع، كان تحفظ، كان تخوف، اليوم الحمد لله كان عند بعض الناس هدف واحد وهو رئيس الحكومة، مزيان، تهنينا ملي الحمد لله المشكل ديال الوطن ما ابقاش أو على الأقل كنعشرو بأن ما ابقاش، تحسنت الأوضاع ديالنا ولا مشكلتنا هو شخص، عمل تصريح ولا ما عملش تصريح، وتقبط هذاك التصريح تبتدا تطلعوا وتهبطوا، ما عندك ما تخرج منه، افهمتي؟ اللي كينة كينة والي ما كيناش ما كيناش.

ومع ذلك، فإنتي لا أفر من هذا الموضوع ولا أفر من هذا السؤال ومستعد أن أناقشه معكم رغم أن الأسئلة والمحور عندي هاذي مدة، ولكن الأسئلة ما جاتني حتى البارح أو أول البارح، رغم ذلك ماشي مشكل، لأنتي تنقول وتعاود المهم هو الديمقراطية، المهم هو ما نكونوش في شد لي تقطع لك، كنجيو كنستاجيو ولكن راه ماشي معنى ذلك أننا كنتنازلو على الحقوق الأساسية ولا كنعشرو حتى تجي الهيئات المختصة وتحكم في اسميتو. فأنا كنعشركم اللي جبتيو هاذ الموضوع بطبيعة الحال، هاذ الموضوع هذا هي أهداف انتهت لها الأمم المتحدة وحدتها في سنة 2000 من أجل عالم أفضل، اللي بسبب الملاحظة أنه في جميع الدول الأقوياء دائماً، كيقولوا بالفرنسية (ils tirent leur épingle du jeu)، دائماً تنقولوا يأخذون نصيبهم، لكن تبقى فئة فقيرة متروكة لنفسها.

تتحدد هذه الأهداف الواضحة في:

- التقليل من الفقر المدقع والجوع، كما قلتم جميعاً ولكن لا بأس وهذا لا يمكن إلا أن نكون متفقين معه؛
- ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع؛
- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء؛
- تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- تحسين صحة الأم؛
- محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة وحمل المستنقعات وأمراض أخرى؛
- ضمان بيئة مستدامة؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، لأن العالم قبل هذه المرحلة كان ينظر بمنطق البقاء للأقوى وليس للأصلح، والأضعف إن استطاع أن يعيش

المستهدفة الجزء الذي يستفيد منها هو جزء واحد أما الأكثر هشاشة لا يستفيدون بما فيه الكفاية، والأحسن حالا لا يستفيدون بما فيه الكفاية.

- تعزيز تتبع ومراقبة وتقييم المشاريع مع الحرص على إحداث انسجام شامل بين مخططات التنمية الجماعية، وضمان التقائتها مع البرامج القطاعية للسياسات العمومية وأخذ البعد الجهوي بعين الاعتبار عند تنفيذها، وهذا كله نشتغل عليه منذ مجيء هذه الحكومة.

- تعميم التعليم الابتدائي، الحصيلة: أدت الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين ولوج الأطفال في سن التمدرس إلى التعليم إلى ارتفاع ملموس في معدل التمدرس، حيث شهدت النسب الخاصة بالتمدرس بالنسبة للتعليم الابتدائي ارتفاعا ملحوظا بين 2007-2008 و2011-2012، حيث انتقلت من 91,4% إلى 97,9%، كما انخفضت نسبة التكرار من 12,7% في 2007-2008 إلى 8,2% في 2011-2012.

ولكن كما قلت لكم، مع الأسف الشديد مازالت ظاهرة الهدر المدرسي مازالت لم تتغلب عليها، ومهما حاولنا وأنا أقول للأخ اللي تكلم على محاربة الأمية وهو محق فيما قال والقضية ديال الوكالة ديال محاربة الأمية تأخرت، وسوف إن شاء الله الرحمن الرحيم نجتهد في أن نخرج إلى الواقع في أقرب وقت ممكن، أريد أن أقول مهما حاولنا أن نحارب الأمية لن نفلح، إذا كنا نخرجو 380 ألف شخص من التعليم الابتدائي والإعدادي كمشيو في الطبيعة، فهذا غادي عاود نبقاو حاصلين وغادي تبقى نسبة الأمية هي هاذيك، خصنا نتخذو الإجراءات اللازمة باش نحفظو بهاذ الناس في المدرسة، وبطبيعة الحال في نفس الوقت الآخرين ما نلقاوهش، ولا ما خانتنيش الذاكرة واحد المرة اتصلت بالسيد الوزير ديال التعليم السابق لأنتي لقيت بأنه الحصة اللي كانت مخصصة لمحاربة الأمية هي 30 مليون درهم، عيطت له كنتقطع...

السيد رئيس المجلس:

أكرموا السيد رئيس الحكومة بالصمت، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

أحنا كحاولو نتفاهمو.

انتقلت نسبة الانقطاع عن الدراسة من 4,6% إلى 3,2% بين 2007-2008 و2011-2012، ولكن هذا غير كافي.

وأخيرا حقق مؤشر استكمال الدراسة بالتعليم الابتدائي تطورا كبيرا، حيث انتقل من 72,6% في 2007-2008 إلى 86,2% في 2011-2012.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصيلة الإيجابية لم تكن لتتحقق لولا الجهود المبذولة من أجل توسيع العرض التربوي، بإحداث مؤسسات تعليمية جديدة وكذا بتعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ وأسراهم عن طريق توسيع برنامج الدعم المالي المباشر "تيسير" وزيادة عدد المستفيدين من المبادرة

لأنه التأويل ديالها وهي نفسها تعري إن لم تكن يعني.. فخص نعرفو بالضبط لأنه احنايا ملي كمشيو البوادي وتمشيو للمناطق اللي كان فيها الفقر، كلقاوا بأن هاذ الأرقام هاذي، كايبة غير في هاذ الأوراق هاذو، لا علاقة لها بالواقع، باقي ذاك الناس اللي كانوا في البرارك باقين في البرارك، باقية طريقة المعيشة ديالهم هي طريقة المعيشة ديالهم، باقين لا يعرفون لأنفسهم وسيلة للنقل إلا رجليهم ولا الطوبيس إذا كان عندهم السعد.

خصم تعرفوا أشنو هي الإنسان ما عنديش الفلوس باش يخلص الطوبيس، هاذي راه أشياء ربما لا يصدقها المواطن العادي، ولكنها واقع وحقيقة، واسمحو لي غادي نقول لكم واحد القضية، حتى الجوع باقي موجود، أنا اليوم في هاذ الأيام هاذي، كين اللي كيحي وكيقول لي آ السي ابن كيران والله ما كلقاوا باش نكمو الفلوس باش نديرو الحريرة ديالنا، لأن أنا كيجيو عندي الناس للدار، واش كذبوا ولا صدقوا الله أعلم، ولكن بلا شك إذا كانوا ما صدقوش المائة بالمائة راهم قريبين من الصدق، لأن الحالة ديالهم كتبين أشنو هي الحقيقة، وعار هذا علينا كأمة.

اشحال وصلنا آ السي نزار ديال الشراء ديال السيارات؟ 5 الملايير ديال الدرهم، بصحتهم، ولكن هاذو اللي ما لقاوش الحريرة عاود ثاني راه مشكل هذا.

أنا ماشي ضد الأغنياء، أنا معروف، العكس، لا ما كخلع حد، انتما هنيونا، إذا قلت "عفا الله عما سلف" يقول لك كندافع على الفساد، إذا قلت لهاذو يقول لك كندخلنا، أنا ما كخلع حتى شي واحد، بالعكس ولكن أقول مجتمعا في صالحه يكون فيه الاعتدال وحد أدنى من التضامن، حد أدنى من التضامن، حد أدنى.

وحتى يكون المغرب في الموعد سنة 2015، تعترم الحكومة العمل على تحسين ما تحقق من مكاسب وتسريع وتيرة البرامج التي تستهدف الفئات الفقيرة والهشة، وذلك من خلال:

- تعزيز ديناميكية الاستثمار في إطار مخطط "المغرب الأخضر"، والذي تهم بصفة مباشرة صغار الفلاحين بالمناطق الهشة، عن طرق تنفيذ مشاريع ذات جدولة اقتصادية. وأنا نقول لكم المخطط الأخضر جيد وإن شاء الله الرحمن الرحيم غادي نجحو فيه ولكن خص المغاربة يتعبووا باش يكون التأطير بالرفق اللازم ويقنعوا المغاربة ويتجاوبوا معه، ويشوفوا فيه فائدة، وراه الأمور راه هي غادية.

- مواصلة إنجاز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية، والتي تميزت بتوسيع قاعدة الاستهداف الترابي لفائدة الجماعات القروية والمناطق الجبلية وكذا المدن والمراكز الحضرية الصغرى، وهنا أشير إلى أن البحث الوطني لمستوى معيشة الأسر 2006-2007 أظهر مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحسين ظروف معيشة الساكنة المستهدفة، حيث تراجع معدل الفقر لديها بنسبة 41,7%، وهذا المعدل جيد، ولكنه أنا أقول لكم رغم هذا فهو غير كافي، لماذا؟ لأنه الفئات

الاستيعابية بجمع الأسلاك، مع إعطاء الأولوية الإستراتيجية لتعميم إحداث المدارس الجماعية للتعويض التدريجي للفرعيات والبناء المفكك. هادي تجربة كانت فيها أخطاء، غادي تتجاوزها إن شاء الله الرحمن الرحيم.

مواصلة تأهيل المؤسسات التعليمية وإنجاز البنيات التحتية غير المتوفرة وتجديد التجهيزات الأساسية وإرساء نظام الصيانة الوقائية للحفاظ على ديمومة جودة المنشآت.

الانتقال من المنطق الكمي في إطار خدمات الدعم الاجتماعي إلى منطق الاستهداف والتأطير.

وفي مجال محاربة الأمية، يظل تحقيق معدل 100% فيما يخص الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب البالغين والكتابة بين الشباب البالغة أعمارهم بين 15 و 24 سنة تحديا حقيقيا، على الرغم من تحسين هذا المؤشر، حيث انتقل من 58% إلى 79,5% بين سنتي 94 و 2009، فإن تحقيق هدف 100% يظل رهينا بتحسين أداء برامج التربية غير النظامية ومحاربة الهدر المدرسي. وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على تفعيل السريع للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

ثالثا: النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.

تعتبر المساواة بين النساء والرجال حقا مؤسسا لحقوق الإنسان وقيمة أساسية للديمقراطية كرسها الدستور الجديد المصادق عليه سنة 2011، لكن رغم الجهود المبذولة تبقى النتائج المحصلة دون التوقعات، خاصة في مجال التشغيل والولوج إلى المناصب السياسية.

وحتى تكون الأمور واضحة ولا نحتاج إلى الرجوع إلى هذا الموضوع، هاذ الشيء هذا إذا كنا نريده فيجب أن نؤسس له من الآن بطريقة قانونية في أحزابنا السياسية، لأنه إذا ما عملتيش الإجراءات والتميز الإيجابي والسعي نحو المناصفة والمبدأ ديال المساواة في الأحزاب السياسية ملي تجي تختار المجالس الوطنية والأمانات العامة، وملي تجي تختار المؤتمرين ما غاديش يحموك النساء، وفي الأخير غادي تلقى واحد العدد ديال النساء في المستويات الأعلى، إلا إذا كنت ابغيتي تبقى تعمل شي طرق اللي غير ديمقراطية، أما هاذ الشيء خصو يكون قانوني وديمقراطي، وهكذا عملت الأمم التي سبقتنا.

ففي مجال التربية، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في 2011-2012 نسبة 94% بالتعليم الابتدائي، 81% بالتعليم الثانوي الإعدادي و95% بالتعليم الثانوي التأهيلي، مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 28 نقطة، 11 نقطة و30 نقطة على التوالي مقارنة مع السنة الدراسية لسنة 1990-1991.

وفي مجال التشغيل، تبقى المشاركة الفعلية للمرأة غير كافية، حيث لا تمثل النساء سوى ربع السكان الناشطين سنة 2011، 27% مقابل.. وهاذ الشيء راه فيه مجهود، حيث احنا الحاجة اللي كايئة في الدستور ما كنتلاعوش معها، كنعملو باش نطبقوها، ولكن تيصص واحد المجهود باش

الملكية "مليون محفظة"، حيث تجاوز 4 ملايين.

وأنا أريد أن أقول، كل هذا الذي فعله جيد، لكنه غير كافي، نحن في حاجة إلى مبادرات جديدة، إلى أفكار جديدة.

وبالرغم من أن هذه الأرقام توحى بقرب تحقيق الهدف المسطر، فإن ثمة صعوبات ينبغي التغلب عليها والتعبئة من أجل تجاوزها، إذ أن الفئة المتبقية لاستكمال الهدف تتشكل أساسا من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الشوارع وأطفال المناطق المعزولة وأطفال الرحل، وهي فئة يصعب الاحتفاظ بها في المنظومة التربوية في ظل استمرار ارتفاع نسب الهدر والفشل الدراسي، وهذا يضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص، ولكن حتى شي حاجة ما مستحيلة.

لبلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015، تعززت الحكومة مضاعفة الجهود من أجل تسريع وتيرة الإنجاز وترصيد المكتسبات الكمية المحققة، مع العمل على تعزيز جودة التعليم الأولي والابتدائي والثانوي، وذلك انسجاما مع مضامين البرنامج الحكومي الذي أولى أهمية كبرى لضرورة إعادة الثقة والاعتبار للمدرسة العمومية المغربية ولضمان نجاعة أفضل للمنظومة التربوية، من خلال تجاوز الصعوبات والاختلالات التي عرفتها التجارب السابقة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة منكبة حاليا على وضع مخطط إستراتيجي للفترة من 2013-2016، وأعجبتني هاذيك الملاحظة اللي قال السي دعيده، قال تأخرتم لأن درتوا 20% حتى 2016، من فك لله أودي السي دعيده متأخرو غير بعام، هاذيك زعما عجبتني بزاف، لأن قايلين بأن في 2015 نوليو 20%، إن شاء الله في 2016، أنا قابل ذاك العام، افهمتي ولا لا؟ نتحمل مسؤوليتو.

لأنه حتى حاجة ما كديروها وننجزوها 100%، ولكن إذا أنجزنا 70%، 80%، 90%، ميزان، (la tendance)، التوجه، إذا كان شي واحد قاد باش ينجز أكثر منا ويحجب للبلاد أكثر منا، تفضل توكل على الله، ما عندناش مشكل، هذا هو المهم، ولكن ما يعتقدش إذا جاء تبيع الأوهام أن هاذك الشيء حل، يبيع الأوهام قبل ما يوصل ويبيع الأوهام ملي يوصل، هاذ الوقت ما ابقاش.

أنا باغي نقولو، وكتأسف لأنه ملي كنسمع شي كلام، وتنقول إذا كان هاذ الشيء صحيح شكون اللي دار هاذ الواقع، واش أنا؟ ياك أنا عاد جيت، أنا عاد جيت، أنا ما تنصبت حتى 24 يناير، إيوا احسبوا، اشكون المسؤول على هاذ الشيء؟ لابد شي واحد مسؤول، باراكا اهنايا.

توفير عرض مدرسي يأخذ بعين الاعتبار أولوية الإنصاف وتكافؤ الفرص، تحسين جودة التعليمات، تطوير حكمة المنظومة التربوية، التدبير الجيد للموارد البشرية والارتقاء بقدراتها وكفاءتها.

ومن التدابير التي سيتم التركيز عليها في إطار هذا المخطط الإستراتيجي، مواصلة تعزيز برنامج إحداث المؤسسات التعليمية وتوسيع طاقاتها

- الأمية والفقر والتمييز والعنف والحرص على توسيع مشاركة النساء في إطار المرحلة الثانية لبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الله يجازيك بخير، السيد وزير الداخلية، هاذ القضية ديال العنف ضد النساء خاص المسؤولين ديال الأمن يبقاو ياخذوها بالجد، بيداو ياخذوها بالجد، وما نعرفش السيد وزير العدل واش كاين ولا ما كاينش، ووكلاء الملك هاذ القضية ديال العنف ضد النساء راه هي حقيقة واقعية في مجتمعنا، ومع الأسف تقع في المستويات الدنيا هاذيك المرأة، السي الضريس، ملي كمشي للإدارة ما كتقدرش حتى تدخل لأن طبيعتها هي هاذيك، هي مسكينة كتخاف وكتحشم... إلخ، ولكن هذاك اللي في الدار ما كيشمش، عاود ترجع بيذا..

تخفيض معدل وفيات الأطفال والأمهات، أنا ملي كنتكلم معكم وتشوفوا كنتكلم بحال هكذا عرفوا راه كنتكلم على حالات اللي عاينتها بعيني، وبالمناسبة تشكر الناس ديال الأمن لأنه ملي تنوض طبعاً تنطلب منهم يتدخلوا كيتدخلوا بنجاح.

بالموافقة على أهداف الألفية، التزم المغرب بما يلي:

- خفض وفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن 5 سنوات بالثلثين بحلول 2015، أي سيحاول؛

- خفض نسبة وفيات الأمهات بثلاث أرباع في أفق 2015.

بالنسبة لخفض وفيات الأطفال، بفضل تحسين ظروف العيش بصفة عامة وبرامج الوقاية ومحاربة الأمراض بصفة خاصة، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ 64%، منتقلاً من 84 في الألف سنة 1992 إلى 30 وفاة لكل ألف ولادة حية سنة 2011.

أما فيما يخص معدل وفيات الأطفال دون السنة، فقد انخفض من 57 في الألف في الفترة 1987-1991 إلى 40 في الألف سنة 2003 ليصل إلى 28,8 في الألف سنة 2011.

السي الوردى، هاذ القضية ديال التخفيض ديال الوفيات ديال الأطفال، تهنينكم والناس اللي قبل منكم، لأن هذا مجهود كبير ولكن راه باقي واحد الإشكال، وهو هذاك الولادات الصعبة والتي لا يموت الأطفال جراًها، ولكن يصابون بعاهات ويصابون بإعاقات دائمة ترهق أسرهم بشكل لا يتصور، والدولة عليها أن تساعد هذه الأسر، ولكن خصنا هاذ الشيء هذا نقصو منه، وهاذ الشيء هذا بإعادة الانتشار ديال الأطباء، راه ما كاينش غير الرباط، البار البيضاء، القنيطرة، وقلها للسادة الأطباء المحترمين الله يجازيك بخير.

الهدف السادس مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، يتعلق الأمر بإيقاف انتشار فيروس السيدا والخفض من الحالات المرضية، القضاء على الملاريا وأمراض رئيسية أخرى، أعتقد الملاريا الحمد لله عندنا ربما حالة واحدة هي اللي..

الظروف ديال العمل تكون أنسب للمرأة، وتكون هي محمية أكثر من مختلف أنواع الإهانات والتحرشات، لأنه الكلام جميل، غير كيدوز في التلفزيون ترجع الأمور إلى طبيعتها، وهذا يخص مجهود تربوي، يخص مجهود تشريعي وتخصص مجهود تنفيذي ديال القوانين، وتخصص ثقافة ديال الرجال المسؤولين والنساء المسؤولات، هاذ الشيء راه ماشي، افهمتي؟ وهاذ الشيء راه موجود في ثقافتنا، راه الحمد لله ما عندنا ما نساعو على حد، ولكن بنادم غير كنتخليه لراسو عاود ثاني..

..حيث مشكلة البطالة تبقى أكثر تفاقماً لدى النساء، إذ تصل إلى 10,2% مقابل 8,4% بالنسبة للرجال.

ويبقى ولوج النساء ضعيفاً على مستوى ولوج مراكز القرار رغم التقدم الحاصل، حيث تصل نسبة النساء اللواتي تشغلن مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية إلى 15,3 وإلى 14,7% في مناصب السفراء.

ويتضح من خلال هذه المؤشرات بأن المغرب قطع أشواطاً مهمة لبلوغ هذا الهدف، وحقق مكاسب قانونية ومؤسسية، إلا أن هناك ضرورة للمزيد من تكثيف الجهود للرقى بأوضاع المرأة على مختلف المستويات. وفي هذا الإطار، يأتي المخطط الحكومي للمساواة في أفق المناصفة كدليل على إرادة الحكومة للسير قدماً في هذا المجال، إضافة إلى ذلك، الحكومة عازمة من خلال برنامجها على:

- ترسيخ الحريات والحقوق والواجبات والمواطنة المسؤولة؛

- تأهيل النساء وتمكينهن سياسياً واقتصادياً وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة، والتحفيز على تواجدهن بمراكز صنع القرار مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص؛

- ضمان المساواة بين الرجال والنساء، ماشي غادي نجيبو سيدي فقط لأنها سيدي، لا، غادي نجيبو سيدي ملي غادي تكون متساوية هي وواحد الرجل وهي في الكفاءة أكثر منه ولا قدو، تكون هي سعيها نحو المناصفة؛

- تقوية وحماية الأسرة والعمل على دعم الأسرة التي هي في وضعية صعبة، والتي تعيلها النساء وكذا تفعيل صندوق التكافل العائلي ودعم الاستقرار الأسري والنساء والأرامل والنساء في وضعية صعبة؛

- تأهيل النساء والحد من.. (هاذ الصندوق هذا راه باقي ما تفعلش لأن هنالك صعوبات من الناحية العملية، كاين الناس اللي وضعوا الشروط يتطلبوا من النساء اللي يمكن لهم يستافدوا من هاذ الشروط، بالخصوص النساء المطلقات اللي الأزواج دياهم.. كيطلبوا منهم يجيبوا واحد الوثائق اللي كيصعب عليهم باش يجمعوها فكيتخلوا، فقلنا نمشيو في اتجاه أنه الإدارة هي تتحمل واحد الجزء من البحث على هذه الوثائق ويكون الصندوق شروط الاستفادة منه تكون أسهل)، تأهيل النساء والحد من هشاشة أوضاعهم والتصدي للعوامل المساهمة في ذلك؛

ومتقاعدي القطاعين العام والخاص وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان.

تعميم نظام المساعدة الطبية على باقي جهات المملكة خلال سنة 2012 ليشمل حوالي 8,5 مليون مستفيد "RAMED"، هذا احنا بحال اللي قلت لكم من قبل بحال اللي ما تنبغيش نحى تقول بأن كلشي وردى، لا أريد أن أسطو على إنجازات الآخرين، هاذ "RAMED" هذا إنجاز ديال الحكومة السابقة، ومبادرة ملكية، وهو اللي أخذ هاذ العام القرار باش يعممو، والحكومة راها كنتجند وراه احنا تقدمنا ووصلنا حوالي 4 مليون و500 لأن الرقم يعني يتضاعف، افهميتيني ولا لا؟ باش نمشيو، ذاك الشي اللي خصنا نديروه راه احنا كديروه، طبعا ماشي في 6 أشهر بعدا حتى شي حاجة ما كتبكر في 6 أشهر، 4 المليون ونصف آش قلت أنا؟ المهم غادي يحصلوا عليهم إن شاء الله.

الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة، حيث وصلت حوالي 12 مليار درهم سنة 2012.

ضمان بيئة مستدامة، يرتكز هاذ الهدف على تحقيق 4 غايات وهي:

- خفض نسبة السكان العاجزين على الولوج إلى المياه الصالحة للشرب، وإلى خدمات الصرف الصحي؛

- دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العمومية؛

- خفض خسارة التنوع البيولوجي إلى النصف بحلول.. هاذ الموضوع على الأقل عندي أنا، ولكن في العالم كله راه هذا موضوع مهم جدا، الحفاظ على أرضنا، الحفاظ على أشجارنا، الحفاظ على حيواناتنا، الحفاظ على بيئتنا، على هوائنا، على تقائه، الحفاظ على منتوجاتنا الفلاحية كما خلقها الله أول مرة، هذاك الشي بوحدو راه غنى ما بعده غنى، خصنا نبذلو مجهود باش ذاك الشي نحافظو عليه.

- خفض خسارة التنوع البيولوجي إلى النصف بحلول 2010؛

- تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية.

فيما يخص الولوج للماء الشروب، فإن الجهود المبذولة مكنت من رفع معدل الولوج للماء الشروب في العالم القروي من 14% سنة 94 إلى 91% في سنة 2010، وعلى الصعيد الوطني انتقل معدل الربط بشبكة الماء الشروب إلى 81% سنة 94 إلى 96,2% سنة 2009.

أما فيما يخص مجال التطهير غير السائل، فإنه يشهد تأخرا كبيرا، حيث بلغ المعدل العام للربط بشبكة الصرف الصحي 88,4% سنة 2009 بالمناطق الحضرية، بطبيعة الحال 88,4% مهمة، ولكن 12% أو 11,6% اللي باقية راها صعبة التحمل، لا بد أن نستوعب أن هنالك إشكاليات حتى النسبة ديالها ولو تكون قليلة، بحال الصرف الصحي تدوز بين بيوت وتجد أن الصرف الصحي يذهب في الشارع، عندو خط ديالو حتى هو وسط.. هذا شيء لا يشرفنا نهائيا ويجب أن تكون هنالك مخططات

لقد بلغ عدد حالات الإصابة بفيروس السيدا المصرح بها 6453 في آخر سنة 2011، غير أن عدد الأشخاص المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية بالمغرب يقدر بحوالي 29 ألف، منهم 80% يجهلون إصابتهم، تظل نسبة انتشار داء فقدان المناعة المكتسبة جد ضعيفة، حيث تصل إلى 0,11% سنة 2010، ومن المتوقع أن تستقر هذه النسبة في حدود 0,12% في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بالملايا وحى المستنقعات، فقد تم الكشف عن آخر حالة إصابة سنة 2004 ومنذ ذلك الحين لم تسجل أي إصابة بهذا المرض في المغرب، في الحين لا يزال داء السل يشكل مشكلة صحية بالمغرب، إذ تم الإبلاغ عن 25.530 حالة إصابة جديدة سنة 2009.

ورغم النتائج المحصل عليها والمجهودات المبذولة في مجال الوقاية من طرف وزارة الصحة وشركائها من قطاعات حكومية ومنظمات المجتمع المدني، فإن هناك صعوبات من أجل الوصول للفئات السكانية الهشة والأكثر عرضة للإصابة. لذلك، التزمت الحكومة في برنامجها بوضع نظام يقظة صحية فعال في مواجهة الأوبئة والأمراض السارية والاعتناء بالإمراض المزمنة في إطار متغيرات النمو الديموغرافي والتحول الوبائي وأنماط العيش.

كما تعمل الحكومة على تكوين أعداد إضافية من مهنيي الصحة للاستجابة للطلب على الخدمات الصحية وعلى تخفيض قسط التكاليف التي تتحملها الأسر في تمويل الصحة.

ففيما يخص نقص المناعة البشرية "السيدا"، تم وضع المخطط الإستراتيجي الوطني الجديد لمكافحة السيدا، يمتد على فترة 2012-2016، ويهدف هذا المخطط بصفة عامة إلى تحقيق الولوج الكلي إلى الوقاية والعلاج والتكفل والدعم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية قصد الوصول إلى 0 إصابة جديدة من فيروس نقص المناعة و0 وفاة ناتجة عن مرض السيدا و0 تمييز في موضوع السيدا في المغرب. وإن كان هذا بطبيعة الحال هدف صعب المنال، لكن يجب أن نحاول أن نقرب منه إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وبصفة عامة، فإن الحكومة تولي أهمية كبرى لتحسين النتائج المحصل عليها وتحسين أداء المنظومة الصحية، من خلال بذل الجهود الضرورية لدعم نظام المراقبة الوبائية واليقظة من أجل الحفاظ على هذه المكتسبات. وأريد أن أكرر هنا أننا تكلمنا في برنامجنا الحكومي وداخل حكومتنا ومع السيد وزير الصحة وهنالك اتفاق وإجماع حول هذا، حول أحقية الولوج إلى العلاج وإلى المستشفيات على الأقل فيما نطبق، ووجهنا انتقادات للذين تهاونوا في هذا الأمر حتى تسببوا في بعض الأشياء الخجلة، كولادة بعض النساء في الشارع، ولكن أظن أن النداء والحمد لله والقرارات التي اتخذها السيد الوزير والصراحة التي تعامل بها جعلت من هذا الأمر يعني في طريقه إلى زوال إن شاء الله الرحمن الرحيم.

تعزير النظام الإجباري عن المرض عن طريق تعميمه لفائدة موظفي

الدولية لبذل مزيد من الجهد لسد العجز في مجموعة من المؤشرات الاجتماعية، وتعبئة مختلف الفاعلين في هذا الاتجاه، والتحدي اليوم يتجاوز هاته المؤشرات كأرقام، ويتعلق أساسا بجودة السياسات الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة ومحاربة الفقر، وبالتقليص من الفوارق الاجتماعية والترايبية فيما يخص الولوج إلى الخدمات وجودتها.

فانخفاض معدل الفقر النقدي على سبيل المثال لا يكفي لقياس المستوى الحقيقي لمعيشة السكان، ذلك أن هناك مؤشرات أخرى تتعلق بجودة أو سوء التغذية، كما أن هناك فئات عريضة من المواطنين مهددة بالفقر وما يطلق عليه بوضعية الهشاشة، إضافة إلى أن المعدل العام للفقر لا يعكس الفوارق الاجتماعية بين مختلف مناطق البلاد، رغم الجهود المبذولة لازالت هناك مناطق وجاعات تراجية، خاصة منها القروية، تعيش تحت عتبة الفقر وتعاني من سوء التغذية ومن صعوبة الولوج إلى الخدمات الأساسية، خاصة منها الصحية والمدرسية.

ومن تم فإن الحكومة لم تكتفي في برنامجها الذي تقدمت به أمام البرلمان بالعمل على تحقيق أهداف الألفية للتنمية وفق المؤشرات الرقمية المحددة، بل وضعت إجراءات طموحة وأكثر عمقا تهدف تحقيق الغاية الحقيقية من وراء وضع هذه الأهداف.

هذا، بالإضافة إلى اعتماد منهجية استهدافية، تقوم على إعطاء الأولوية في البرامج الاجتماعية للفئات الأكثر فقرا والأسر معتمدة الدخل، خاصة التي تسيرها النساء الأرامل أو المطلقات، كما تعطي الأسبقية للمناطق والجماعات الترابية المهمشة من أجل تقليص الفوارق بين الفئات والجماعات الترابية.

وأود أن أذكر بهذا الصدد أن الحكومة تعكف حاليا على وضع اللبنة الأساسية لنظام الاستهداف في إطار إصلاح نظام المقاصة بمشاركة كل القطاعات المعنية، وسنعمل في هذا الإطار على وضع نظام معلوماتي مدقق ومعالجة المعلومات المتعلقة بالفقر والهشاشة والفئات المحتاجة، وكذا بالسياسات العمومية المعنية على المستوى المحلي بغية تحقيق أكبر قدر من التكامل والتفاعل بين السياسات ومزيد من الالتقائية بين السياسات الاجتماعية التي تصب في أهداف الألفية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم. ننتقل الآن إلى التعقيب بالنسبة للفرق والمجموعات التي ترغب طبعاً في ذلك، الكلمة الآن لفرق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

استعجالية للتخلص من هذا في أقرب وقت.

وعلى مستوى التنوع البيولوجي بتوفره على أكثر من 24.500 نوع من الحيوانات وما يقارب 8000 نوع من النباتات، يحتل المغرب..

السيد رئيس المجلس:

السيد رئيس الحكومة، بقي لكم 25 دقيقة وباقي شوط ثاني.

السيد رئيس الحكومة:

لا تخف، السيد الرئيس، هاذ الشيء مهم بالنسبة لي، حتى الحيوانات عندهم حقهم.

يحتل المغرب مكانة متميزة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال التنوع البيولوجي، إلا أنه رغم تشييد مجموعة من المنتزهات الوطنية والمحميات البيئية وكذا المواقع ذات الأهمية البيولوجية، تبقى الحاجة لمضاعفة الجهود عبر إستراتيجية وخطة عمل واضحة للمحافظة وتطوير هذا الإرث البيولوجي الهام التي تزخر به بلادنا.

أما من جهة المجال الغابوي، فيكفي أن تعلموا أن المغرب شهد معدل التشجير السنوي ارتفاعا، حيث انتقل من 10 آلاف هكتار في السنة في أوائل الثمانينات إلى أكثر من 33 ألف هكتار في أواخر سنة 2006، وإن هذا المعدل لا يزال غير كاف لوقف التراجع المستمر وتلبية احتياجات البلد وتحقيق أهداف البرنامج الذي يتوخى تشجير 500 ألف هكتار في غضون 10 سنوات، وإلى آخره، الجهود مبذولة سواء تعلق الأمر بمكافحة تلوث الهواء أو غيره.

تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية:

يتوجه هذا الهدف أساسا إلى المجموعات الدولية، حيث يضع على عاتقها بذل المزيد من الجهد لتطوير نظام مالي وتجاري منفتح والالتزام بالحكمة الجيدة، والمساهمة في تخفيض الفقر على المستويات الوطنية والدولية، كما ينص على التعامل الخاص مع الدول الأقل نموا والمساهمة في حل مشاكلها، خصوصا مشكلة الديون ومشكلة الحصول على الأدوية الأساسية بسعر معقول.

وهنا يمكن القول أن المغرب فاعل إيجابي في تحقيق هذا الهدف، حيث طور شراكات متميزة مع المؤسسات الدولية وبشارك في الجهود الدولي الراعي إلى إصلاح آليات التعاون الدولي وضمان تنسيقه وانسجامه مع السياسات الوطنية.

كما أن بلادنا قامت بمبادرات إيجابية اتجاه الدول الإفريقية الأقل نموا، سواء من حيث تسهيل لوج سلعها للسوق المغربية أو التنازل عن الديون المستحقة عليها لفائدتها.

وختاماً، يمكن القول أن بلادنا استطاعت أن تحقق أو تقترب من تحقيق أهداف الألفية كأرقام ومؤشرات، غير أن هذه المؤشرات حينما وضعت كان الهدف منها أساسا تحفيز الدول والحكومات والمؤسسات المالية

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة، استمعنا بإمعان لجوابكم على أسئلة الفرق البرلمانية، وسمحوا لي وما تاخذوهاش مني من قلة الصواب، اسمحو لي أن اعترف لكم بأن الحيرة والدهشة التي تملكنتي في الجلسة الأولى اللي عقدناها في هاذ المجلس هذا حوالي شهر، هي نفسها الحيرة والدهشة التي تملكنا أو تملكنتي، أنا نتكلم على رأسي شخصيا، وأنا استمع إلى جوابكم، لأنه تبين لي، وهذه فتاعة ربما أضح بها زملائي في الفرق البرلمانية الأخرى، أنه فيما سيأتي من جلسات مساءة السيد رئيس الحكومة، ربما ما احناش محتاجين نكدو ونجتهدو ونهني أسئلة ونهني الأرقام ونبحث في الملفات، لأنه يتضح بأنه هاذ الجلسة يمكن يتقال فيها كلشي، كيف تنقلو بالدرجة يمكن نجيو إلى هنا، وعذروني على هاذ الكلمة، يمكن نجيو هنا نغرقو اللغي وتكلمو على كلشي دون التركيز على الموضوع بما يطرحه بأهميته، لأن الموضوع اللي كناقشوه اليوم هو الموضوع اللي فيه الوجه ديال البلد بأكمله، ما شي موضوع ديال الحكومة، موضوع ديال البلد بأكمله، لأنه فيه التزامات أمام المنتظم الدولي، التزامات دولية بأجال مضبوطة، ومطلوب من بلادنا تقدم فيها تقارير دورية بمؤشرات مضبوطة وأدوات قياس علمي تتعلق بدرجة وفاء البلد برمته بالالتزامات اللي قطعها أمام المنتظم الدولي.

فإذا بنا فجاجاً بأننا نتكلم في كل شيء في هذه الجلسات، وأنا أعترف لكم ثانياً بأنني أجد صعوبة كبيرة جدا في التعقيب على جواب السيد الوزير، لأن نصف الوقت اللي اخذاه في المداخلة ديالو لا أجد أن له علاقة مباشرة بالمواضيع اللي تكلموا عليها.

لذلك، أنا في حيرة من أين سنبدأ، علما بأنه استفتزتي شخصيا واحد السلوك يتكرر دائما، والسيد رئيس الحكومة، إذا عندكم شي تعليمات وابعيتوا توجهوها للوزراء ديالكم بيناتكم، وجموها لما تجتمعوا بيناتكم، ولا تجتمعوا في المجلس الحكومي يعني هاذ القضية ديال أتم تخاطبون السيد وزير الاقتصاد والمالية، اشحال صرفنا؟ 5 ملايين في السيارات، بصحتهم..

السيد رئيس المجلس:

لا السيد رئيس الحكومة، الله يخليك أنا اللي تنسير، السيد رئيس الحكومة الله يخليك الهدوء، لا أنا تنسير السيد رئيس الحكومة، لا اسمح لي السيد رئيس الحكومة، السيد الرئيس اسمح لي كنسير، كنسير الله يكثر خيرك، آ السي بنكيران، آ السي رئيس الحكومة، الله يخليك السيد رئيس الحكومة خليه يتكلم، الله يخليك احتراموا الرئاسة الله يبارك فيكم السيد رئيس الحكومة، تابع السي بنشاش، تابع.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

اسمحو لي، السيد الرئيس، أنا أتكلم معكم بصراحة، إذا تترجمكم الصراحة ديالي أنا هكذا خلقتي الله، أنا هكذا خلقتي الله.. السيد الوزير،

ما تقاطعنيش الله يخليك...

السيد رئيس المجلس:

الله يخليك احتراموا الرئاسة.. السيد رئيس الحكومة احتراموا الرئاسة الله يخليك، بدأنا في جو هادئ خليوننا نكملو في جو هادئ، الله يخليك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

... السيارات بصحتهم، الناس ما لقاوش باش يديروا الحيرة، ما مقتنعش بهاذ الخطاب.

ولذلك، الله يخليك أنا اسمحو لي نرجع للموضوع، اعلاش أثرت هذه الملاحظات؟ لأنه وأنا كنتذكر واحد المقولة قالها أو نسبت، ما عرفتش وجه الحقيقة في الموضوع، نسبت للملك الله يرحمو الحسن الثاني قال واحد الكلمة على البرلمان، ما ابغيناش البرلمان ديالنا يمشي في ذاك الاتجاه، نطرح مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية وتمس الالتزامات الدولية ديال البلد وفيها مصداقية دولة برمتها ومصداقية الدولة بكل مؤسساتها، فتعالوا ناقشوا الأشياء مضبوطة والأرقام مضبوطة.

في الجزء الثاني من المداخلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، قدمت الحصيلة والحصيلة إذا كان يجوز أن نلخصها في بعض الكلمات، الحصيلة هي أن البلاد ديالنا والله الحمد من النهار اللي وقعت على هاذ أهداف الألفية للتنمية إلى يومنا هذا، وحسب التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط البلاد ديالنا حققت تقدما لا بأس به، ويمكن أن نقول بأن بلادنا حققت تقدما على درجة كبيرة من الأهمية قياسا ببلدان إفريقيا الأخرى، حققت تقدم في بعض الأهداف في بعض المستويات، تراجع في بعض المستويات والأهداف الأخرى، والبلاد تراوح مكانها في بعض الجوانب.

السؤال الجوهرى، أيها السادة، لأنه كان ممكن السيد رئيس الحكومة يعفينا من هاذ الأرقام كلها ويوزع على البرلمان من أجل الرقي بالحوار المؤسساتي بين الجهاز التنفيذي والبرلمان، توزع علينا وثائق، الوثائق بين أيدينا تفيد بأن المحصلة الإجمالية لا بأس بها، ولكن هناك تساؤلات قوية جدا وربما شكوك، لاحظوا كقول ربما شكوك، تحوم حول قدرة بلدنا على الوفاء بالالتزامات اللي قطعها على نفسه في المدة المتبقية من هنا إلى 2015، سواء في الجانب المتعلق بمحاربة الفقر وتخفيض الفقر إلى المعدل ديال النصف، علما أن الإحصائيات الرسمية، وأنا متفق مع السيد رئيس الحكومة الأرقام هي في جانب تعكس الحقيقة ولكن هي في جانب تضلل الحقيقة، الأرقام المتعلقة بالفقر في البلد تكشف عن حقائق صادمة ومخجلة، ماشي فقط الناس ما لقاوش باش يديروا الحيرة ولكن 2,8 مليون من المغاربة يعانون من الفقر المدقع.

نفس الشيء بالنسبة للهدف الثاني المتعلق بتعميم التمدرس، صحيح بلادنا حققت -ولله الحمد- تقدم ملحوظ على مستوى تعميم التمدرس في

أهداف الألفية يتم في ظرفية الأزمة، وسمحوا لي أن أذكركم بأن هذا الموضوع ماشي من اختيارنا نحن فقط، ولكن تم بتنسيق مستمر مع وزيركم المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ومعكم شخصيا من خلال رئاسة مجلس المستشارين، ما فهمناش كيف أن الأسئلة جاتكم عاد البارح، علما بأن المحور وقع عليه الاختيار هاذي تقريبا ثلاث أسابيع؟

نرجعو الآن لأحد العناوين البارزة المرتبطة بالأزمة الاقتصادية اللي كناقشوها في سياقها قدرة بلدنا على الوفاء بالالتزامات ديالها. أقدمتم، السيد الرئيس، على اتخاذ قرار الرفع من أسعار المحروقات، وتبعنا تصريحاتكم وتصريحات عدد من المسؤولين في الفريق الحكومي وقلتم بأن هذا القرار ديال الزيادة في المحروقات لن تكون له أي انعكاسات على الاقتصاد الوطني، وأنه لن تكون له انعكاسات سلبية على الاستثمار، احنا ابغينا نفهمو، ما ابغيناش نكذبكم، ولكن نعتقد بأن الالتزامات اللي قطعتموها على أنفسكم أمام المواطنين، التزامات كذبتها المندوبية السامية للتخطيط نفسها، وأذكركم بالتقرير اللي خرج على المندوبية السامية للتخطيط، التقرير اللي كيين بأن الزيادة على المدى القريب وعلى المدى المتوسط لها انعكاسات سلبية على الاستثمار، انعكاسات على مستوى معدل النمو، انعكاسات على مستوى تفاقم عجز الميزان التجاري، انعكاسات على مستوى الاستهلاك، انعكاسات على مستوى الاستثمار.

أنا كنعشوف الآن السيد وزير الاقتصاد والمالية بيتسم، هاذي أرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، أنا ما ابغيتش نثقل عليكم ونقرأ عليكم أرقام ولكن الحقيقة المؤكدة اللي تؤكد عليها المندوبية السامية للتخطيط هي أن هذا القرار غادي تكون عنده انعكاسات وهو ما يضع موضع تساؤل وشك الوعود والالتزامات اللي قطعتموها أمام المواطنين، لما أكدتم بأن هذا القرار سوف يقي بلدنا الكثير من الشرور المحدقة بها في ظل مناخ ديال الأزمة الاقتصادية والعالمية.

وضعية الاقتصاد المغربي، أتم، السيد الوزير المحترم، اعترفتم بأن وضعية الاقتصاد المغربي خلال 6 أشهر الأولى من هذه السنة تعرف صعوبات حقيقية، وذكرتم عدد من المعطيات، منها فقدان 109 منصب شغل وانتقال نسبة البطالة من 9,1 إلى 9,9، منها تراجع معدل النمو إلى ما دون 3%، تفاقم الخصاص في السيولة، ارتفاع توقعات التضخم على عكس التوقعات اللي بنيتم عليها قانون المالية، تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، تراجع رغم ارتفاع عدد الوافدين على القطاع السياحي ولكن القطاع برتمه يواجه إشكالات وصعوبات، تباطؤ في إنجاز تفقات الاستثمار، ارتفاع عجز الميزانية ليلغ 21 مليار درهم.

السؤال الجوهري: ألا تعتقدون أن هذه الوضعية الاقتصادية اللي فيها بعض الجوانب الصعبة من شأنها أن تؤثر على قدرة بلدنا على المضي بنفس الوتيرة وبنفس الثبات المسجل في السنوات الماضية في طريق تحقيق أهداف الألفية الثالثة؟

المستوى الابتدائي، لكن الجوانب الكيفية والجوانب النوعية فيها تساؤلات وتساؤلات جوهرية جدا، فالسؤال الجوهري اللي كنا كنعشوه مناقشوه معكم، السيد رئيس الحكومة، ماشي هو تقديم الحصيلة، الحصيلة إلى حد ما يعرفها الجميع، تعكسها الأرقام المتوفرة اللي كتوفرها المندوبية السامية للتخطيط وكتوفرها مختلف القطاعات الحكومية ويعكسها الواقع المعيش الذي نصطدم به ويصطدم به السيد رئيس الحكومة كيف أشار إلى ذلك، لكن السؤال الجوهري هو هل البلد ديالنا تتوفر على الإمكانيات التي تسمح لها بأن تحقق الأهداف والالتزامات التي التزمت بها أمام المنتظم الدولي في أفق 2015؟

السؤال الجوهري الثاني واللي ورد في مداخلة فريقنا، وأظن في مداخلة جل الفرق البرلمانية، يتعلق بالإجراءات والتدابير والسياسات التي اتخذتها وتنوي الحكومة اتخاذها، ولما كتتكلمو على التدابير وكتتكلمو على الإجراءات وكتتكلمو على السياسات راه خصنا نتكلمو على أشياء ملموسة، أنا لفت انتباهي وأنا استمع لجواب السيد رئيس الحكومة المحترم أنه قرر، أنا حسبنا تقريبا 7 مرات، كيقول بأنه الحكومة في رصده للحصيلة في كل هدف من الأهداف الثمانية، الحكومة تولى أهمية وستعمل.. طيب قولوا لنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، ماذا أتم فاعلون في الجانب المتعلق بتعميم التمدرس في حل الإشكالات المرتبطة بالجودة؟ ماذا أتم فاعلون في توفير الأسباب أو الحد الأدنى من أسباب العيش الكريم ديال المواطن المغربي؟ ماذا أتم فاعلون لمواجهة الخصاص المهول في القطاع الصحي؟ صحيح أنه البرنامج ديال "RAME" السيد رئيس الحكومة اعترف بأنه حكومة سابقة ومبادرة جلالة الملك، ولكن المشكل اللي مطروح ماشي هو التسجيل ديال عدد المواطنين، هو الاستفادة، الولوج إلى الخدمات، ونحن نعين ونرى بأن الكرامة ديال المواطنين تهان أمام أبواب مستشفياتنا إن قدر لهم أن يلجوا أبواب تلك المستشفيات. هذه هي الأسئلة الجوهرية.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أذكركم ببعض الأسئلة الجوهرية الأخرى التي طرحت ولم تتفضلوا بالإجابة عليها، كيف يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية؟ كيف يمكن تحقيق الأهداف اللي التزمت بها بلادنا في غياب اقتصاد قوي وتنافسي ودون تحقيق التنمية الاقتصادية؟ ماذا قامت به الحكومة هاذي الآن حوالي 7 أشهر من تولى المسؤولية، يعني الأشياء الملموسة اللي من أجل محاربة اقتصاد الربيع؟

طيب، اطلعنا على الأودونات ديال لأكريمات وماذا بعد؟ قلتم تصريح فيه نوع من التطبيع، نوع من التعايش مع الفساد والمفسدين آثار استياء عارم في الأوساط الحقوقية ودفع بالجمعيات الحقوقية إلى إصدار بيان، وأثار قلق في عموم المواطنين اللي وضعوا الثقة في شعار إسقاط الفساد ومحاربه، قلتم "عفا الله عما سلف"، يعني مثل هذه الأسئلة الجوهرية ابغينا عليها جواب واضح جدا.

السيد رئيس الحكومة، أشرتم إلى أن هذا الموضوع اللي اختارنا ديال

استهلاك جزء من طاقتها في المعارك اللي هي دونكيشوطية، وفي معارك لا تقدم ولا تؤخر، على سبيل المثال اكتفي بذكر 5 أو 6 ديال المواضيع:

الموضوع المرتبط بما يمكن أن يسميه بالتكلفة اللي كنتبدها بلادنا من جراء التضخم المؤسساتي والبيروقراطية الثقيلة، إلى درنا تشخيص للبناء المؤسساتي والبناء الإداري والبيروقراطي، من المؤكد أننا سنتفق جميعا على أن هناك الكثير من الجوانب التي تفيد بأن هناك تضخم في البناء المؤسساتي وفي البناء الإداري، ماذا أتم فاعلون؟ ما هي إستراتيجيتكم؟ وما هي سياستكم لمواجهة هذا التضخم؟ صاحب الجلالة في الخطاب الأخير، واحدة من الأوراش الإستراتيجية التي دعا الحكومة إلى إعطاء أولوية قصوى لها هو هاذ الموضوع ديال الإصلاح الإداري، هاذ الموضوع ديال معالجة التضخم المؤسساتي.

القضية الثانية، ما دمنا نبحث عن المسالك والبدائل اللي من شأنها أن تسد الفجوة التي تعاني منها ميزانية البلد، قضية الموظفين الأشباح، السيد رئيس الحكومة المحترم، هذا وزيركم، وزير الشؤون العامة السيد بوليف اللي كان معنا وانسحب، يعترف لما أصبح وزيرا، في لقاء جماهيري بمدينة طنجة، وهاذ الاعتراف تصريح ديالو موثق بالصوت والصورة يعترف بأنه في قطاع الوظيفة العمومية هناك اسمحو لي نبحث على التصريح ديالو لكي لا أنسب إليه كلاما.. يعترف بأن هناك ما بين 80 إلى 90 ألف موظف شبح، إلى كان غلط يصحح المعلومة ديالو، ما كانش غلط، إلى كان هاذ الشئ صحيح، نحن نعتقد بأن الخزينة ديال بلادنا يمكن أن توفر الملايير إلى تمكنت الحكومة من إعداد سياسة وقرارات جريئة لمعالجة هاذ الإشكال.

الإشكال الثالث يتعلق بتنامي آفة التزوير، واش عندكم، السيد رئيس الحكومة، دراسة مضبوطة ودقيقة حول حجم الخسائر اللي كنتبدها اقتصاد البلد من جراء التصريحات المغلوطة، الإغراق التجاري، آفة التزوير، التهرب والتملص الضريبيين، اللي بحسب المعطيات اللي عندنا 42 مليار درهم كيخسرهما بلادنا من جراء هاذ التملص وهاذ التهرب الضريبي.

تهريب الأموال إلى الخارج، السيد الرئيس المحترم، مؤسسة (global financial integrity) كتقول 328 مليار درهم تم تهريبها بصفة غير قانونية وغير مشروعة إلى الخارج، ما بين 2005 و2008 فقط تم تهريب ما يناهز 80 مليار درهم، وبذلك المغرب يحتل حسب هاذ المؤسسة الدولية المرتبة السادسة عالميا من حيث تهريب الأموال بطرق غير مشروعة، ماذا أتم فاعلون؟ علما أنكم في لقاء جماهيري دياكم شخصيا في ضواحي مدينة مكناس، تكلمتو على التماسيح وعلى العفاريات وتكلمتو على العديان، وحددتو اشكون هاذ العديان، العديان هم أولئك الناس اللي كيتاجروا بالسياسة وكهبروا الأموال خارج البلد.

هذا تصريح خطير جدا من رجل دولة ومن مسؤول، طيب ماذا بعد التصريح؟ واش ما تجيوش أمام المغاربة وتحدووا لأتحة هؤلاء الذين يرتكون جرائم فظيعة من هاذ النوع، واللي كييسم لهم الضمير دياهم يهروا 20

إذا كان لدينا، السيد رئيس الحكومة المحترم، كمغاربة أن نعتر بالانعطافات التاريخية التي حققتها بلادنا من خلال الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الذي فتح أفقا جديدا رحبا لبناء دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، فإننا في نفس الوقت وبعد أن نهنأكم في مناسبات مختلفة إلى بعض القصور في الجوانب المرتبطة بمنهجية اشتغالكم وبمنهجية أداء الفريق الحكومي، نجد أنفسنا مضطرين حتى نتمكن جميعا.. لأن هذا رهان وطني يهم البلد برمته، حتى نتمكن جميعا من تحقيق أهداف الألفية الثالثة، أن نعيد النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بأداء العمل الحكومي، في الكثير من الجوانب المرتبطة بمنهجية اشتغال الحكومة.

لن نعود هنا، السيد الرئيس المحترم، لمناقشة مختلف مظاهر الارتباك واللي ناقشناها معكم في واقع الأمر، نحن لسنا هنا، وأنا أشكركم أنك اعترفت ولو جاء الاعتراف متأخر بأنكم مارستم يوم كتم في موقع المعارضة، معارضة تنظر إلى نصف الكأس يعني الفارغ وتعمم السواد وتبخس العمل، احنا ماشي من ذاك النوع، نحن نعترف بأن هناك مجهود يبذل وبأن هناك خطوات لا بأس بها ولكن نعترف بأن الذكاء الجماعي للمغاربة، وبأن التحديات الهمة التي تواجه بلادنا والإمكانيات المتوفرة تسمح بالمضي بثبات وتسمح كذلك بأن نرفع من وتيرة ربح التحديات والرهانات التي قطعناها على بلادنا.

هذه هي الروح التي نناقشكم فيها، ماشي هو أن نتسبب في إحراج سياسي مجاني، الموضوع ماشي هو رئيس الحكومة أو الموضوع الحكومة، نحن نناقش برنامج وموضوع مهم البلد، هذه كررتها للمرة الألف باش نفهمو راسنا، باش نتبادلو الاعتراف بأننا كلنا في الباخرة سواء، ولذلك لابد، وتكلمتم على أن المعارضة هي النصيحة، لابد من أن ننصح بعضنا البعض، حتى ولو كان في هذه النصيحة بعض القساوة.

واسمحو لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، من هذا المنطلق بالذات لأنه تكلمتم في جوابكم على أن البلاد ديالنا باش تتغلب على الصعوبات والتأخر المسجل في هذه الأهداف اللي التزمنا بها أمام المجتمع الدولي خصنا الاجتهاد وخصنا الابتكار، طيب أنا أتساءل معكم، عندما اتخذتم قرار الزيادة في الأسعار ديال المحروقات، واليوم تقبلون على فتح باب الاستدانة من جديد لأنه قيل في الجرائد بأن الحكومة تنوي فتح خط وتنوي اقتراض مبلغ مليار، هذا اللي اقرينا، نحن ننظر منكم أن تؤكدوا أو تفندوا، ولكن نستغرب حقيقة لأن هذا عنوان دال، الحكومة في ظرف 6 أشهر تقبل على الاستدانة، ومن حق السادة البرلمانيين ومن حق الرأي العام الوطني أن يذكر بالأجواء المشؤومة التي سبقت ورافقت البرنامج ديال التقويم الهيكلي، لأن المؤشرات والمعطيات التي كشف عنها السيد وزير الاقتصاد والمالية نفسه أمام مجلس النواب، فيها ما يعث على القلق. ولذلك، ألا تعتقدون بأن هناك من البدائل بعض أوراش العمل التي يجب على الحكومة أن تخصص لها كامل الوقت وما يلزم من الوقت عوض

بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في جو من الترويض السليم وبأخذ ورد جادين وفي إطار الاستصلاح أي مراعاة للمصلحة العامة، هذا التمرين ينبغي أن تتخرط فيه كل الحساسيات وأن تنصهر في قلبه كل الأطياف السياسية على اختلاف مرجعيتها وخلفيتها ومشاربها.

هذا التمرين في تقديري، السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس المجلس، ينبغي أن يكون فضاء وأسلوباً للتفكير الجماعي والتفكير المشترك، التفكير بصوت مرتفع (Une réflexion à haute voix) حتى يسهم الجميع في تقديم حلول موضوعية مقبولة ومعقولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. السيد رئيس الحكومة،

يجب أن نصدق ما عهدنا الله عليه وأن نصدق ما عهدنا عليه المغاربة حتى نجد حلولاً للإشكالات الحقيقية التي تسائلنا اليوم وما أكثرها، حتى لا يكون هذا المواطن المغربي أنه استغفل بخطاب سياسي تمهيني لبرلمان ضعيف هيأة وفعلاً، لبرلمان جمعته قصيرة وضيقة ليس فيها سوى الكلام، أو أنه استغفل بخطاب تمهيني لحكومة قوالة لا فعالة، حكومة لا تحسن إلا لغة الوعود وسياستها مرجوحة لا راجحة.

إذن بالنسبة للموضوع المتعلق بالمحور، أي محور برنامج تحدي الألفية، أقول، السيد رئيس الحكومة، بأن المغرب بلد طموح، بلد قوي برجالته وبعزمته، صحيح أن موارده هزيلة وضعيفة، لكنه استطاع على هزلة وعلى ضعف هذه الموارد أن يأخذ من ماضيه لحاضره ومستقبله وأن يخطو خطوات جبارة في طريق الإصلاح والبناء والتحديث، وهذا بالضبط ما جعله يستأثر باهتمام المنتظم الدولي ويحظى بدعم مباشر وقوي من الأمم المتحدة، هذه المنظمة أقوى منظمة دولية حاولت الاستجابة بشكل أو بآخر بآسلوب ابتكاري لمتطلبات المجتمع الدولي من خلال دعم الدول على تحسين مستوياتها الاقتصادية وعلى الرفع من المستوى المعيشي لسكانها.

إذن في تقديري كان هذا مسلكاً سلكته الأمم المتحدة لمكافحة التناذر الجادة المتخذة داخل الدول السائرة في طريق النمو ومن ضمنها المملكة المغربية، ساعدتها على دعم نموها الاقتصادي وعلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والتقليل من نسبة الفقر ومساعدة المواطنين وتيسير ولوجهم للخدمات الصحية وتوفير السكن اللائق الذي يضمن الكرامة وإعانة الدول على المحافظة على توازنها المالية دون المساس بالتوازنات الاجتماعية الأساسية.

إذن في هذا الإطار، وإذا حاولنا أن نرتب الأحداث على محور الزمن أو على محور التاريخ، نرى بأن المغرب كان له السبق وكان سباقاً في العديد من المجالات وفي العديد من المناسبات، لا يمكن أن نبالغ وأن نقول بأنه ابتعد بسنوات ضوئية على المستوى الذي يطبع محيطه الإفريقي، ولكن على أي المغرب بفضل حس جلالته الملك الواقعي وبفضل قدراته التوقعية وبفضل استجابة الحكومات المتعاقبة المتناسلة والمواكبة لمسلسل التحديث والتطوير وبفضل هذه الحيوية التي أبانت عنها، رأت النور مجموعة من

مليار درهم سنوياً إلى يومنا هذا.

نطرح عليكم هاذ المواضيع باش نقولو لكم، السيد رئيس الحكومة، يمكن احنا غالطين، عوض الففز على ذاك الحيط القصير والمساس بجيوب المواطنين، كان خصكم تمشيوا لأشياء اللي هي حقيقية، المسائل اللي هي حقيقية المرتبطة بتبريب الأموال إلى الخارج، المرتبطة بالإصلاح الإداري، إطلاق ورش التفكير في تنزيل الجهوية.

المخطط التشريعي، أتم صرحتم في هاذ القبة وأمام مجلس النواب بأنكم وجهتم أوامركم إلى كافة الوزراء باش يعطيوك المخططات التشريعية المرتبطة بالقطاعات اللي كيتحملوا فيها المسؤولية، يحق لنا أن نتساءل ما هو المخطط ديالك؟ واش السادة الوزراء أعطوا لكم مخططات تشريعية؟ نحن نريد أن نلفت انتباهكم...

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الموقر،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أشكر السيد رئيس الحكومة على الإيضاحات التي وافانا بها بطريقته الخاصة، والتي لم تخلو من المرح ومن خفة الظل.

وارتباطاً بملاحظات السيد رئيس الحكومة التي دشنت بها رده، وهي بالمناسبة ملاحظات في محلها، الملاحظة المتعلقة بالمنطق السليم للعمل السياسي والبعد عن تبخيس العمل السياسي وتكريس النزاهة السياسية، التي تقضي بإصاف المهتمد المصيب، وتصحيح أخطاء وتقويم اعوجاج المخطئ إذا أخطأ.

بالمناسبة وفي هاذ الإطار، السيد رئيس الحكومة، نهني أنفسنا على مكسب دستوري ثمين اسمه جلسة المساءلة الشهرية، التي تجمع بين البرلمان، صوت الشعب وحجرته، التي لا يمكن أن تلهج إلا بمصلحة البلاد والعباد، وبالحكومة المنتخبة التي وصلت محمولة على الأكتاف إلى مركز القرار وموطن المسؤولية بعد أن تعهدت أمام الله وأمام الشعب وأمام جلالته الملك، تعهدت بأن تحمل الأمانة والتزمت على وجه اليقين بأن تحتوي هموم المواطنين وانتظاراتهم وانشغالاتهم وأن تقضي في شؤونهم بما ينبغي أن تقضي.

إذن مواقعنا اليوم لا يمكن أن تنسينا بأن جلسة المساءلة هذه هي تمرين دستوري ديمقراطي، هي مكاشفة سياسية حقيقية تنغيا تبادل المعطيات

يجب علينا أنسنة منظومتنا الاقتصادية أي أن نجعل المواطن المغربي في صلب كل المبادرات وأن نمجد فكره وكفاءته، علينا كذلك بإرساء آليات التضامن والحماية الاجتماعية، 30% اليوم فقط، السيد رئيس الحكومة، من الناس عندهم التقاعد، 70% من المغاربة ما عندهم التقاعد، وهذا أمر لا يحتاج إلى تعليق.

يجب علينا إرساء دعائم تنمية جمهورية متوازنة ومندمجة ومستدامة في ظل الحكامة الجيدة، وعلينا بالتشريع في تنزيل الجهوية المتقدمة لأنه أكثر من نصف الثروة القومية التي تخلق اليوم على أرض المملكة، أي أكثر من 50% من الناتج الداخلي الخام يأتي من أربع جهات هي: الدار البيضاء، أكادير، سوس ماسة-درعة ومراكش، بمعنى أن 12 جهة من أصل 16 لا تساهم إلا بالترز اليسير.

علينا أن نحافظ على استقلال واستقلالية وسيادة قرارنا السيادي بضمان التوازنات الماكرو اقتصادية دون المساس بالتوازنات الاجتماعية الأساسية.

علينا بسن سياسة إرادية لضمان أمننا الطاقى والغذائى والمائى، علينا أن نعتمد على طاقتنا الطبيعية من ربح وشمس، علينا أن نقلص تبعيتنا للأسواق العالمية، أسواق المواد الأولية، علينا كذلك أن نحرس جاهدين على حصر ديننا العمومي في حدود متحكم فيها من الناتج الداخلي الخام، وإلا سنكون قد قمنا بدق مسار في نعش اقتصادنا سيدخل وزارة الاقتصاد والمالية تحت وصاية مؤسسات التصنيف الائتماني ومؤسسات النقد الدولية تأتمر بأوامرها وتنتهي بنواهيها بعد أن تموج بها بين متاهات التقشف والتقويم الهيكلي، وحال اليونان والعديد من الدول الآن الأوروبية يعني عن السؤال، إذن علينا كذلك بتوفير الأمن والأمان الضرورين واللازمين للعيش والاستقرار قبل الاستثمار.

علينا كذلك بالإصرار على محاربة الفساد، وأنا بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة المحترم، أقول لك بأنك أحسنت التوصيف حينما تكلمت عن الفساد الذي ساد واستشرى، قلت بأن من يحاول محاربة الفساد داخل المغرب كمن يلاحق الساحرات، نعم من يحاول قطع دابر الفساد في المغرب، من يحاول التصدي لمظاهر الانحلال والتفسخ القيمي والهرطقة بكل أشكالها كمن يلاحق الساحرات، فين كختلف معك، السيد رئيس الحكومة، هو أن الإحساس بملاحقة الساحرات ليس لصعوبة الأمر أو لاستحالتة وإنما لإحساسنا أو إصرارنا في بداية كل مبادرة تقدم عليها إصرارنا أن نسعى إلى مثالية لا توجد إلا في الخيال، السيد رئيس الحكومة، وبثقة مبالغ فيها، مثالية لا توجد إلا في ماضٍ تدحرج في هاوية الزمن، وبعد ذلك ننتفض كالتفاضة من صعقه التيار الكهربائى وترجع فجأة عن مواقفنا ونرجع إلى نقطة الصفر بخفى حنين دون أدنى مكسب، بل نرجع بخسارة كبيرة هي تلك المثلثة في خلخلة الثقة التي تربطنا بالمواطن المغربي.

المبادرات التي استطاعت بحق أن تترجم هدف التضامن من خلال محاربة الفقر والتهيميش والإقصاء.

ولعل أبرز وأنجح هذه المبادرات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جسدت أمل مجموعة من الأسر المغربية المعوزة أو المهمشة، جسدت أملها في تحقيق مشاريع مريحة، مشاريع مدرة للدخل، ضمنت لها الاستقرار، أي لهذه الأسر، وأغنتها عن السؤال ومذلة السؤال وخلقت لها حافزا للاستمرار وللاجتهاد وللدأب من أجل غد أفضل.

وتناسلت وتواترت بعد ذلك مجموعة من البرامج في نفس السياق، برنامج "RAMED" وقبله برنامج "تيسير"، والذي كان بخلفية واضحة وهي محاربة الهدر المدرسي وتشجيع التمدرس في صفوف الفتيات القرويات خصوصا، كذلك البرامج المتعلقة بصندوق دعم التكافل الاجتماعي وصندوق دعم التماسك الاجتماعي، كل صندوق بطبيعة معينة ويستهدف شريحة اجتماعية معينة.

إذن في هذا الإطار وفوق هذه الأرضية المهيأة وعلى هذه التربة الخصبة جاء الميثاق الذي تم توقيعه بين المملكة المغربية وبين مؤسسة تحدي الألفية، كما قلنا هذا الميثاق جاء بإطار جديد، لأنه وجد الأرضية ووجد التربة كما قلت، إذن جاء بإطار جديد يحقق المزيد من التركيز ويكسب التجربة المغربية-المغربية زخا إضافيا، أعطاهما زخم إضافي لهذه التجربة المغربية.

بالنسبة للمغرب لن أفشي سرا إذا قلت بأن الوضعية الاقتصادية ديالو هي وضعية لا تبعث على الارتياح، هذا ماشي سر، والمغرب على غرار باقي الدول يعاني أزمة اقتصادية ومالية خائقة وجارفة، ولا يمكن للمغرب في ظل هذه الأزمة بهذه الخاصية الهيكلية، وهي خاصية هيكلية وبنوية، الأزمة أزمة عالمية بنوية، ومخطئ من يظن أنها أزمة محلية، مخطئ ويجب أن يحاكم بتهمة الغباء الاقتصادي.

إذن المغرب لا يمكنه أن يعاند التاريخ، لا يمكن أن يعاند الإكراهات الاقتصادية، كل ما يمكن أن يقوم به هو أن يتصرف بحكمة ودكاء وتبصر لتجاوز هذه الأزمة وللتخفيف من تداعياتها وتبعاتها، وهذا هو بالضبط المطلوب من الحكومة، المطلوب توفير وتسخير كل الإمكانيات المتاحة اليوم بترشيد وب عقلنة، المطلوب هو أن تتبدع الحكومة أفكارا جديدة، المطلوب من الحكومة اليوم هو أن تتعامل كما قلت بدكاء وتبصر مع هذه الأزمة اللي راها بنوية وأكد أنها ستطول، هذا ماشي تنبؤ و ماشي قراءة في خطوط الكف، ولكن القراءة الموضوعية والتحليل العميق للمعطيات التي بين أيدينا تؤشر على ذلك.

إذن كما قلت الوضعية ليست وضعية مريحة بل هي وضعية مقلقة واحنا بلد يعاني من ضعف الموارد، ما عندوش موارد، وسياسته الاقتصادية شئنا أم أيننا لا يمكن أن تكون إرادية 100%، ما علينا إذن إلا أن نعول على الله وعلى سواعدا وأن نعول على رأسالنا الحقيقي اللي هو العنصر البشري.

التي لا تمسك الماء ولا تنبت الكلاً، هذا واقع، السيد الوزير المحترم، وأنت اعترفت، السيد الوزير، وأنا كذا في هاذ البلاصة السي الوفا، وقلت أنا لا أفهم لماذا نعت هذا البرنامج وسمي بالاستعجالي، فعلا فيه تدابير تتطلب وقتا لانجازها ولأجراتها وتفعيلها، إذن لا يمكن أن يكون برنامجا استعجاليا، يمكن يكون قد أصاب في شيء ولكنه أخطأ في أشياء.

وسأكون متطرفا، السيد رئيس الحكومة، لكن في الخير، وسأكون متواطئا، لكن مع المصلحة، لكي أقول إلى اقتضى الحال اعلاش ما نضحوش بواحد الجيل السيد وزير التربية الوطنية والسيد رئيس الحكومة؟ لماذا لا نضحى بجيل، واش عمر وقيمة المملكة المغربية تقاس بجيل؟ لا أظن، إلى اقتضى الحال أننا نضحيو بواحد الجيل، يضحى واحد الجيل ويدفع ثمن ضريبة الإصلاح الحقيقي لمنظومتنا التربوية والتكوينية، نشقو طريق سالك ومعبد، تبعاً له الإمكانيات المادية والبشرية حتى ننجح وحتى يستقيم أمر هذه المنظومة.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المعطي بقدرور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، وضعنا أسئلة تتعلق بالتنمية بصفة عامة، كانت تتعلق بالفقر والتعليم والمساواة والصحة والتنمية المستدامة والشراكة، لاعتقادنا أن هذه المواضيع هي تتشغل كاهل المغاربة ويجب أن تأخذ بجدية وتعالج، فإذا ما عولجت بأسلوب تقني وثقافي سنتغلب عنها ونتغلب عن هاته المعوقات، لكننا تلقينا أجوبة هي في مجملها كانت تمر -إن صح هذا التعبير- مر الكرام، ولم تأخذ أي موضوع بدراسة معمقة، الأجوبة تكون واضحة، نضعها في أجدنتنا لكي نحاسب المسؤولين فيما بعد على تحقيقها، فنحن عندما وضعنا مشكلة الصحة كان هدفنا هو أننا نطلع ونخبر بكيفية سنعالج ونتغلب عن هاته المعوقات.

لكن، في العموم لنا الشكر عن جوابكم كيفما كان الحال، فإننا كعارضة نسعى إلى الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف وتحقيق تلك الغايات السامية، فالأرقام التي أعطيتونا تبين بالواضح بأن هناك مجهودات جبارة بذلت للوصول إلى هذه الأهداف، وهذا لا ينكره أحد، لكن ومع ذلك سجلتم من خلال جوابكم بعض الاختلالات تتعلق بصعوبات التنفيذ والتطبيق والحكمة في التدبير، إلا أننا نؤكد على أن الأهداف التنموية للألفية تعد أحد

النهاية، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن أن تصح إلا إذا صحت البداية، وحتى تصح البداية يجب قبل أي مبادرة أن نقوم بتخطيط محكم، يستحضر البعد الاستراتيجي، تخطيط قبلي تكون له القدرة على تقدير وتوقع الخلل قبل حدوثه.

إلى جانب محاربة الفساد، السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب علينا أن نواصل الإصلاحات القطاعية، يجب أن نكتف الاستثمار، يجب أن ندمع النمو الداخلي، يجب أن نواكب المقاول الصغرى والمتوسطة العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني، اليوم المقاول الصغرى والمتوسطة تمثل أكثر من 96% من نسيجنا الاقتصادي الوطني، وهي كما قلت في الجلسة السابقة وكما قلت في جلسات سابقة، هي حاملة لقدرات نمو هائلة وتحتاج إلى الدعم والمؤازرة والمكافئة الحكومية، السيد الرئيس. محتاجة إلى دعم، محتاجة إلى تمويل، محتاجة إلى تحفيزات ضريبية، محتاجة إلى إطار قانوني يتحمل فيه البرلمان مسؤوليته كذلك مادام هو المشرع.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، تكلمتم عن صندوق المقاصة، نعم التعامل بمنطق المسكين مع صندوق المقاصة لم يعد من الحكمة التدييرية ولا من الحكامة التدييرية في شيء، حان الوقت لإصلاح منظومة الدعم بشكل جذري، غير الأساسي اللي خصنا ننتهبو له هو أن إصلاح منظومة الدعم يجب أن يكون متعدد المداخل، نعم الاستهداف المباشر خصو يكون، الاستهداف مقيد بشروط التنمية التي تضمن وصول الدعم لمستحقيه من معوزين وبسطاء، ولكن خص الأبواب الأخرى للمنظومة يجب أن تفتح وأن تفتح، محاربة التهريب أو نزيغ الأموال المهريه، محاربة الغش الضريبي، محاربة التهريب الضريبي، محاربة الغش الجمركي (les fausses déclarations)، قبل أن نركز على إصلاح المقاصة وصندوق الدعم بشكل خاص. في هذا الإطار، علينا أن نركز على الاستثمار، الاستثمار في التنمية والاستثمار فيما هو اجتماعي بدل التركيز على ترميم العجز الاجتماعي.

بالنسبة للرياضة اللي تكلمتو عليها، السيد رئيس الحكومة المحترم، نعم صورة الرياضة في الداخل والخارج صورة غير مشرفة، بل تؤشر على الاخطاط والتردي لثقافتنا الرياضية المغربية، وهذه صورة مرشحة لكي تزداد سوءا وقبحا وبشاعة إذ لم تتدخل الحكومة للقيام بتشخيص دقيق، خصنا نعرفو أين هو الخلل؟ نحددو طبيعة هذا الخلل ونحددو من هو المسؤول عن الخلل، واش ضعف المالية المواكبة للقطاع؟ واش ضعف الأغلفة المالية؟ واش ضعف التأطير التقني والفني؟ واش سوء التدبير؟ واش غياب الكفاءات؟ هذا سؤال لا بد من الإجابة عليه حتى يستقيم أمر الرياضة في بلادنا.

بالنسبة للمنظومة التعليمية، فرغم المجهودات التي بذلت والتي يبذلها السيد الوزير المحترم، فمنظومتنا هي منظومة عليلة وجسم عليل وكأن الشيطان عطس في مناخه كما جاء على لسان سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، ملايير من الدراهم تم صرفها في مشاريع هي أشبه بالأراضي القيعان

بها من أجل تحقيق هاته الأهداف في بلدنا في أفق 2015. فهذه المواضيع، السيد رئيس الحكومة، التي طرحناها هي سواء كانت من المسائل البنوية الاقتصادية، فكلها ذات مردودية، سواء كانت في التعليم، فالبنا في ناشتتنا فهو استثمار وهذا الاستثمار يجب أن يكون معقلنا، لكننا لازلنا بعد لم نضع القطار فوق السكة الصحيحة حتى نخرج بتعليمنا تعليم صحيح.

أما الفقر فهو يعتمد بالأساس، لكي نتغلب على الفقر لابد من أن نعنتي بفلاحتنا، وسمعت، السيد رئيس الحكومة، أنكم أثنتيم على برنامج المغرب الأخضر، فهو لازال ينتظره أشياء كثيرة، وتعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن أهم ما نحتاج إليه فيما يتعلق بالنسبة للفلاحة هو السقي، وأن القنوات أو عدد الهكتارات التي تسقى هي لا تفوق المليون والنصف، وأغلبها يكون هناك في الفلاحة التجارية التي تصدر، أما الحبوب التي نستوردها بأثمان مرتفعة فهي تحتاج إلى سقي، ولكن البناء، بناء السدود الذي كنا نحتاج إليه في برنامجنا الوطني، حيث أن كنا ننتظر بناء سد كل سنة من الحجم الكبير، لاحظنا على أن السدود الكبرى توقفت وهناك سدود من الحجم الصغير، ولكن القنوات لم تمد ولنا أهداف كذلك أخرى في نقل المياه من السدود الشمالية إلى الجنوبية حيث هناك الأرض الخصبة التي يمكن أن تدر الشيء الكثير على المغرب، هناك خصاص كبير في هذا المجال وأن مخطط المغرب الأخضر لم يضع بعد في برنامج كيف يتغلب عن هاته الصعوبات. الصحة هي آخدة في الاستقامة، ونشكر الحكومة على التتبع وعلى ما نقرأ في الصحف اليومية من تتبع لعمل السيد الوزير المشكور، فمزيدا من العطاء حتى نحقق ما يريده المغاربة جميعا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

بداية نشكر السيد رئيس الحكومة على هذه الإيضاحات والأرقام، وكذلك ما جاء به يجب ألا ننفي الحصيلة التي وصلنا إليها بخصوص هذه الألفية وكذلك مطارحة الأوضاع الاجتماعية القائمة ببلادنا وعمق الإيمان بالمستقبل، وهنا كنتظن الإرادة ديال الحكومة على أساس الصراحة والوضوح وبالتالي بناء رؤية منسجمة مبنية على التدرج في الإصلاحات.

كذلك، على هاذ الأساس وفي منظور فريقنا، الفريق الحركي، إننا نسجل ضعف وتيرة الإصلاحات الاجتماعية وعمق التحديات المطروحة في

الجوانب المضيئة التي طبعت العشرية الماضية في تعاون الدولة على نطاق الأمم المتحدة، حيث نعتبره إطارا مرجعيا، جعل الدول تخفض من نسبة الفقر إلى النصف في 10 سنوات، حيث أصبح إعلان أهداف الألفية وثيقة توجد على أجدنة اهتمامات حكومات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو.

كما أن إستراتيجية تخفيض الفقر وفق منظور خبراء الأمم المتحدة تركز على توسيع نطاق الاستثمارات العامة وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية وتعزيز الحكامة وحقوق الإنسان وإشراك القطاع الخاص والنسيج الجمعي في هذا الورش.

كما أن إنجاح هذا الورش رهين كذلك بانخراط الدول الغنية بكل قواها في هذا المشروع من خلال الزيادات في المعونات الدولية والرسمية، حيث نضع هناك أرقامًا، فمن 0,25% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى حوالي 0,44% سنة 2006 إلى 0,45% سنة 2015، فإذا ما وضعت هذه النسب سيكون لها وقع كبير وذلك بالمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وإن تخصيص الدول المانحة حوالي 0,7% من إجمالي الناتج القومي للمعونات الخارجية بحلول سنة 2015، كما أن الدول ذات الدخل المرتفع عليها أن تفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية بطرق أكثر فاعلية من خلال قمة الدوحة التجارية.

ونعمل على مساعدة الدول الأقل تقدما على زيادة القدرة التنافسية لصادراتها، عن طريق الاستثمار في تنمية البنيات التحتية الأساسية المرتبطة بالتجارة، بما في ذلك الكهرباء والطرق والموانئ، كما أن هذه الدول الكبرى عليها أن ترصد ميزانيات لتشجيع البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالفقراء في مجالات الصحة والزراعة والموارد الطبيعية والإدارية والبيئية والطاقة.

ونريد كذلك، السيد رئيس الحكومة، أن نضع هناك بعض الملاحظات، حيث تلقى المغرب من الولايات المتحدة ما مجموعه 700 مليون دولار من أجل إصلاح المواضيع التالية:

- الصحة؛

- الصناعة التقليدية؛

- الصيد التقليدي.

فلا ندري كيف صرفت؟ وهل فعلا توصلت الدولة بهذا الاعتماد؟ وماذا حققت به؟

ونعمل كذلك على مساعدة الدول الأقل تقدما على زيادة القدرة التنافسية عن طريق الاستثمار في تنمية البنيات التحتية الأساسية المرتبطة بالتجارة.

إذن، السيد رئيس الحكومة، المطلوب اليوم وبشكل مستعجل تطبيق هذه التوصيات الأمية وتسريع وتيرة إنجازاتها وإعداد البرنامج اللازم للأخذ

مخيفة رغم التحسن الذي يظل دون الطموحات. وبهذه المناسبة، تتوجه بالشكر إلى السيد وزير الصحة على الجهود التي يقوم بها في التقليل من عدد الوفيات، إلا أنه فاقد الشيء لا يعطيه، في غياب وسائل النقل، توفر البنية التحتية، بُعد المستشفيات، وأنتكم بالخصوص في العالم القروي، وهاد الوفيات إذا قمنا بإحصاء دقيق نجد بأن أكثر من ثلاثة أرباع ديال الوفيات ديال الأمهات والأطفال بالمدار القروي وهوامش المدن.

كذلك، ضعف نسبة التمدن في العالم القروي، وسبق، السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة السابقة قامت بمبادرة حول تمدن الفتيات بالعالم القروي وتشجيعهن، إلا أنه لم تلق هذه المبادرة أذانا صاغية أو لم تلق تجاوبا من طرف الآباء أو العائلات بالعالم القروي لتمدرس الفتيات وذلك نظرا لصعوبة الولوج إلى المدارس وكذلك بالنسبة للتضاريس الوعرة بالجبال. كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك كذلك المشكل البيئي وتدهور الثروة الغابوية والاستغلال العشوائي للمقالع، مع استنزاف الرمال وتنامي التصحر وغياب سياسة تدبير النفايات، دون إغفال وضعية المرأة خاصة بالعالم القروي التي تعاني من صعوبات مضاعفة، خاصة في المجال الاجتماعي والصحي والثقافي، وأنا نسن ونشرع كل هذه القوانين والكل ينادي بالمنافسة بين الجنسين، بل هناك 3 أجناس، المرأة القروية لا علاقة لها في الوقت الحالي بالمنافسة نظرا لما تعيش فيه من قساوة العيش وتردي الأوضاع المادية والاجتماعية وانعدام أدنى شروط العيش بالعالم القروي. السيد رئيس الحكومة المحترم،

إزاء هذا الوضع بهاد الصورة الإيجابية والتجاعدية القائمة في الأفق المنظور، ونحن في عهد دستور جديد وحكومة منبثقة عن إرادة شعبية ومدعمة بإرادة ملكية قوية، ما نقتصره هو:

أولا: سن سياسة اجتماعية مندمجة تضع في الجوهر ديالها تحقيق التوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي، كيظل هذا المنطق بطبيعة الحال هو توجيه الاستثمار العمومي إلى المجالات الاجتماعية ذات الأولوية وفي صدارتها الارتقاء بالتمدرس كما وكيفا، خاصة في ظل عجز البرنامج الاستعجالي عن تصحيح الوضعية القائمة رغم ما كلفه من اعتمادات باهظة بدون المردودية المتوخاة.

ثانيا: ثاني جانب في نظرنا الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية كذلك هو سن سياسة قروية توحد الصناديق والاختصاصات المشتتة في عدة قطاعات وزارية، مع توجيهها إلى استهداف الخصاص البنيوي والاجتماعي الذي يعمر أسباب الفقر والهشاشة في صفوف الساكنة القروية والجبلية بصفة خاصة، وهنا نعتبر أن إجراء تعويض العاملين في المناطق الصعبة لن يحقق المبتغى منه لأن الهدف الأسمى هو العمل على أن لا تظل هذه المناطق صعبة مما سيجعلها بالعكس جذابة للأطر والموارد البشرية والاستثمارات.

هاذ المجال، ولكننا نؤكد ولا نخفي اعتزازنا برصيد المنجزات المحققة والتي على كل حال ليست قليلة ويمكن أن نراها بالعين المجردة، التي ترصد مجموع الاختيارات الصائبة التي جعلت البلاد ديانا في هذه العشرية الأخيرة تنخرط بإيجاب في بلورة الأهداف المسطرة في إعلان الألفية.

ومن خلال هاد الأهداف التي هي في قلب السياسات العمومية المنتهجة والتي تؤطر بمناخ سياسي عام عمق الخيار الديمقراطي وفتح المجال لمصالح تاريخية بالمضمون ديالها الحقوق والهوياتي والاجتماعي، والتي تتمثل في منجزات هيئة الإنصاف والمصالحة ورد الاعتبار للأمازيغية كلغة وثقافة وهوية، وكذلك إلى تشريع مدونة الأسرة التي عززت مكانة المرأة المغربية، بالإضافة إلى سن سياسة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك المعامل البيئي التي أصبح في جوهر السياسة العامة وبلورة ميثاق التربية والتكوين.

وفي الأخير، ما لوحظ وهو إعطاء أولوية ممتدة للمجتمع المدني وتعطانو مكانة في صناعة القرار التنموي.

وفي هاد الإطار ديال التنزيل التدريجي لأهداف الألفية التنموية، لا بد ألا ننسى وألا نتغز على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي اعتمدها البلاد ديانا بتوجيهات ملكية سامية منذ سنة 2005، والتي بالفعل شكلت نموذجا إقليميا، جهويا ودوليا يحتدى به نظرا لنبل مقاصد التنمية البشرية والتي بدون خلفيات سياسية وبطبيعة أورشها الهادفة للتصدي للفقر والهشاشة والتميش التنموي والاجتماعي، خاصة في الوسط القروي وهوامش المدن.

كما لا يفوتنا كذلك الإشارة إلى نتائج العمل التضامني الذي عملت وتعمل مؤسسة محمد الخامس للتضامن على ترسيخه انطلاقا من كون التضامن من القيم الراسخة في المجتمع المغربي، وسيكون من باب الإحاف طبعا ألا نذكر بالحصيلة الإيجابية لعمل النسيج الجمعي من مختلف مستوياته، خاصة في مجال التنمية المحلية والمبادرة الاجتماعية على مستوى تعميم التمدرس والرعاية الصحية وتوفير فرص التنمية المدرة للدخل والتحصين بأهمية البيئة وحمايتها ومحاربة الأمية والهدر المدرسي.

ولكي نخصن هذا المسار، لقد توجت جهود بلادنا بالحماية الدستورية لهذا الجيل الجديد من حقوق الإنسان والمتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية والبيئية. وفي هاد الإطار، نسجل كذلك خلق صناديق التماسك الاجتماعي والتكافل الاجتماعي ونظام المساعدة الطبية "RAMED".

هذه فقط، السيد رئيس الحكومة المحترم، بعض المؤشرات التي لاحظناها في فريقنا، هي فعلا مؤشرات إيجابية وبشكل مختصر حول مسار بلادنا في أجرأة أهداف هذه الألفية، والتي كنظل بطبيعة الحال غير كافية أمام الخصاص الاجتماعي القائم، لأن نلاحظ بالأرقام أن نسبة الفقر لازالت مرتفعة وهذا يظهر جليا ويعزز بحجم البطالة وكذلك تدهور وضعية الطبقة المتوسطة وارتفاع أرقام وفيات الأمهات والرضع، التي أصبحت لازالت

كذب في الخطابات، ونحن مع خطاب الحقيقة.

لكن، السيد الرئيس، صرحتم بها لثاني مرة اليوم بأنكم مجرد رئيس حكومة، لقد ناضلت الأحزاب التقدمية والأحزاب التاريخية من أجل فصل السلط ومن أجل إعطاء السلطة التنفيذية كاملة لرئيس الحكومة، ودافعنا حتى عن الإسم يتغير ويكون رئيس الحكومة، وصوتوا عليكم المغاربة وأعطوكم الثقة لتحمل هاته المسؤولية كرئيس حكومة، وصفقنا على نتائج صناديق الاقتراع تصفيقا للديمقراطية واختيارات الديمقراطية في بلدنا.

المشكل كما قلتم احنا متفقين معه، ملي قلتيو كيف نصحح مسارنا جميعا؟ وهذا هو السؤال الكبير اللي احنا متفقين باش نقبلو على أجوبة، كل المؤسسات والمواطنين يقبلوا على أجوبة، يد في يد باش نميو هاذ البلد العزيز ونحميو مواطن هاذ البلد العزيز.

لكن، السيد الرئيس، المواطن المغربي مرتبك، بماذا مرتبك؟ مرتبك بتصرجات متناقضة لبعض الوزراء، مثلا فيما يخص التصريحات في لجنة المالية في مجلس النواب، السيد الوزير أعطى واحد المسودة على الوضعية الاقتصادية بالمغرب، ربما كان هذا، ولكن من بعد جاء وزير المالية كذلك ودار استجواب في جريدة قريبة منكم وحاول تليين هذه الأزمة، مزيان، عارفين بأن كين أزمة في العالم والمغرب حتى احنا عندنا أزمة، وخصنا نتعاونو باش نخرجو من هاذ الشي، هاذ الشي متفقين عليه.

لكن ملي زدتمو، السيد الرئيس، في المحروقات، في هذا المنبر قلتو لنا بأنه تزدادوا في المحروقات باش السيادة المغربية ما تقاسم والتحكم الاقتصادي العالمي ما يقاسم شبح، ما وقع في الثمانينات ما يرجعش، هناك من اقتنع بهذا الطرح، لكن لما نلاحظ نسبة الاقتراضات العالية والديون اللي غادي يدخل عليها المغرب، ورهن الوطن المغربي والشباب مستقبلا بهذه الديون، لاحظنا بأنه درتوهم بجوج، زدتمو في المحروقات وفي الديون. وبالتالي، هنا المواطن المغربي مرتبك، ما عارفش أشنو هي الحقيقة في هذا المجال، لأنه كين شي مستحقات عند المغاربة في واحد المؤسسات اللي استفادوا منها سنين، راه ذاك الشي يمكن يرجع للدولة والسيولة تزيد ترتفع، عوض الكلام على "عفا الله عما سلف"، حز في نفسنا هذا التصريح، السيد رئيس الحكومة.

فيما يخص مسألة الألفية، أهداف الألفية طبعاً، أهداف الألفية أشنا هما؟ هيا خطة من أجل التنمية البشرية في الدول، والمغرب التزم بهذه الخطة وكان خطاب على أعلى مستوى في الجمعية العامة الخامسة والستين (65) في نيويورك في 2010، وأعطى التقرير الرسمي ديال المغرب اللي هيأته المندوبية السامية للتخطيط واللي جيتونا بالأرقام الآن ديال هاذك التقرير اللي هو جد مفصل واللي فيه إنجازات ومجهودات وحضرنا لاذك الشي وترتب المغرب رتبة لا بأس بها نظرا للمجهودات اللي بذلت، مزيان.

التمويل ديال هاذ الألفية جد مهم، الدولة المغربية وميزانية الدولة راه ما كندخلش بأكثر من 2%، وبالتالي الهدف الثامن اللي هو الشركات راه

ثالثا: الحلول العملية في منظورنا هو رسم خريطة واقعية وحقيقية الجغرافية الفقر ونسبه الفعلية، مما سيوفر النجاح الأكيد للبرامج الاجتماعية المسطرة من قبيل إصلاح صندوق المقاصة وتوجيه الاعتمادات إلى المستحقين الفعليين.

وللتقليص من وفيات الأمتح والرضع، وإن كان الأمر في البداية والنهاية من عند الله، فإن توفير البنيات الاستشفائية وتبسيط مساطر الولوج إليها وفرض جودة الخدمات إلى قاعات الولادة بالمستشفيات العمومية من شأنه الحد من هذا الوضع المزري، إذ لا يعقل أن يفتح أطفال مغاربة أعينهم على الحياة في الشوارع العمومية، وأن تحمل النساء القرويات على العنوش والبواب لمسافات طويلة بحثا عن فرصة استشفاء إن وجدت. وفي الختام، واعتبارا أن البيئة عنصر أساسي في جودة الحياة، فإن أجرأة ميثاق وطني للبيئة وتشريع قوانين ملزمة في هذا المجال من الأمور الأساسية التي ينبغي على الحكومة الإنكباب عليها في أسرع وقت.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الختام، نسجل أن توجهات البرنامج الحكومي تحمل في طياتها روح إعلان الألفية للتنمية، فإننا نعتبر أن القانون المالي المقبل أول محك فعلي لاختيار مدى حضور هذه الأهداف في السياسة العمومية، كما نعتبر أن جوهر النجاح في هذا المسار النبيل وقوامه الأساسي هو بناء جسر الثقة بين المواطن والمؤسسات، لأن المواطن المغربي يمكن أن يتفهم التأخر في...

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

اسمحوا لي، السيد الرئيس، قبل التطرق إلى موضوع هاذ الجلسة، في إطار تعقيب وملاحظات في مدخل جوابكم على أسئلتنا:

الأول المتعلق بالمعارضة، المعارضة الاتحادية دائما تتكلم بالمعقول وبالمنطق.

ثانيا، صحيح نحن معكم بأنه لسنا بأعداء بل نحن نمارس السياسة من أجل الوطن ومن أجل المواطنين، هاذ الشي متفقين عليه.

كذلك، في الاتحاد الاشتراكي ناضلنا من عدم التزوير وعدم الخطاب الكاذب، إذن نحن معكم في هذا التوجه ولا يمكننا أن نساند أي تزوير وأي

السيد رئيس الحكومة، التعيين في المناصب العليا، إيوا ديروا لنا المناصفة، وسرعوا بالفصل 19 في الدستور، مضامين الدستور اللي هما كيعطيو الحق للمرأة في المناصفة، إذن كين قضايا مرتبطة بالتدبير الحكومي وكين قضايا مرتبطة بالأحزاب السياسية، أنا متفقة معك عليها.

الهدف السابع هو التنمية المستدامة، كنتم، السيد رئيس الحكومة، في (Rio+20)، أشنو هي التوصيات الأخيرة؟ هو أنه على الدول أن تحدد إستراتيجيات على غرار إستراتيجية الألفية في ميدان (le développement durable)، في هاذ المسألة ماذا فعلت الحكومة في الإعداد لهاد الإستراتيجية؟ لأنه غادي تكون حتى هي عشرية وغادي تكون حتى هي على غرار أهداف الألفية. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة. الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشير بعض المعطيات الإحصائية الواردة في التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية في تراجع نسبة الفقر المدقع، نعم هناك مؤشر التكافؤ بين الجنسين وانخفاض معدل وفيات الأطفال وتراجع حالات وفيات الأمهات.

وسجل المغرب تقدما ملموسا في مكافحة السيدا وتم القضاء على حمى المستنقعات، كما شكل الميثاق الوطني للبيئة انطلاقة لبرامج ومجهودات للحفاظ على الموارد الطبيعية لفائدة التنوع البيولوجي، كما تم تحقيق نتائج مهمة في مجال التزويد بالماء الصالح للشرب ونظام الصرف الصحي ومحاربة السكن العشوائى.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، حتى لا يقال على المعارضة أنها دائما تطرح مسائل سوداء، نعترف بأن هناك تقدما ملموسا. لذلك، نرى أنه في غاية الالتباس محاسبتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن إخفاقات أو نجاحات هذه البرامج، ولكن هذه المكتسبات أصبحت اليوم مهددة في ظل التخوفات التالية:

على هامش النقاشات التي دارت خلال الدورة الخامسة والستين (65) للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010، طالبت الخارجية المغربية الدول المتقدمة بتقديم الدعم إلى دول الجنوب من خلال تخصيص 0,7% من ناتجها الداخلي الخام، وهذا ما سيوفر تمويلا إضافية لأهداف الألفية على المستوى العالمي، وبالتالي استفادة المغرب من هذا الدعم.

الآن الوضع الاقتصادي العالمي ينذر بعدم وفاء الدول المتقدمة بهذا

عدد ديال المنظمات العالمية شركاء معنا هما اللي كيساهمو في هاذ التنمية، خلقوا كاع وكالة لتحدي الألفية باش هما اللي يدبروا الميزانيات ديالهم وهما اللي يديروا الحكامة لهاد الألفية، مزيان، المغرب يستفيد ب 7 أهداف أخرى.

وبالتالي هاذ التمويل ومحاربة الفقر، كل الإخوان تكلموا على محاربة الفقر، جاءت التنمية البشرية من أجل محاولة تدبير هذه المسألة، ولكن في الملموس لازلنا نلاحظ.. وأعطيتي أمثلة ديال الناس اللي ما يقدروش يوجدوا حتى الحريرة وبالتالي الجوع ومسائل أخرى، باقي المواطن المغربي قريب من الهشاشة، والهشاشة اللي تمسه مزيان هي النساء، والآن نتكلم في العالم على تأنيث الفقر والمغرب من الدول اللي شاركت في مناظرة كبيرة على تأنيث الفقر وعبرنا على رأينا في هذا المجال.

فيما يخص التعليم، الإخوان تكلموا على التعليم، ولكن مناظرات حول التعليم تدارت، كان الميثاق الوطني حول التعليم واشتغلنا عليه جميعا وتحققت بعض المسائل، ولكن باقي الآن احنا مرتبين 130 على 135 دولة في التنمية البشرية، وهاذ المؤشر ديال التنمية البشرية، السيد الرئيس، باش كيتحسب؟ كيتحسب بثلاث مسائل، إحصائيا ثلاثة مسائل:

- النسبة ديال التمدريس والأمية؛

- وفيات الأمهات داخلية في هاذ الترتيب والاحتساب ديال هاذ

المؤشر؛

- وكذلك كل ما يتعلق بالصحة بصفة عامة.

وبالتالي، هاذ مشكل التعليم، مشكل الهدر المدرسي ومشكل كذلك التصريح اللي خلق كذلك بليلة فيما يخص عدم مجانية التعليم اللي هو قرار ومكتسب لكل المواطنين، وهاذ المشاكل اللي دخل الولوج ديال المعاهد العليا والكليات، كلها أشياء اللي جعلت بأنه المواطن المغربي في قلق، ويا للأسف.

غنجي لموضوع المرأة، هو الهدف الثالث، وهو محدد، السيد رئيس الحكومة، إلى ابغيتي المرأة المغربية تبقى تتابع معك هاذ الشيء كله، راه خصك تعتذر لها، يجب الاعتذار للمرأة المغربية لأنها شبيهت بمسائل اللي ماشي في المستوى ديال المرأة المغربية، بحيث لا يمكن أن تقاس نشاط وكفاءات المرأة المغربية بالدباز في الحمامات، هاذ الشيء راه لا يمكن للمرأة المغربية أن تقبله. هاذ الهدف الثالث غادي تكون متفق معي، لأنه ربما القريبات منكم ربما يكونوا داروا لك هاذ الملاحظة.

الآن في هاذ السياسة، صحيح عندنا هاذ الوثيقة، مشكورين أطر وزارة المالية اللي موجدين لنا هاذ ميزانية مقارنة النوع واللي عاطينا فيها إحصائيات بحال عدد النساء في هذا واشغال.. وبالتالي المرأة لم تصل بعد إلى القرار السياسي، والآن صعوبة المرأة صحيح الأحزاب السياسية عندها دور، ولكن حتى المديرين للحكامة عندهم دور، الآن القانون أعطاكم،

التجى إلى خطاب لجلالة الملك لأقتبس منه الجملة الآتية والفقرة الثانية لأسس بها لمناقشتنا على قواعد المسؤولية، باعتبار أنكم حكومة جديدة في ظل دستور جديد ووراءنا تجربة مريرة، مازلنا نتذكرها لأننا نؤدى، وأنا معكم، ثمنا غاليا والشعب المغربي يؤدى، وبالخصوص تجربة (PAS : Programme d'Ajustement Structurel) القاسية من البرنامج الهيكلي، في خطاب لجلالة الملك لـ 20/09/2010 الموجه إلى قمة الألفية لأهداف التنمية يقول: "كلا، نرفض هذا الواقع المر المنافي للمقاصد السمحة للبيانات السهوية والأنظمة الديمقراطية والمواثيق الدولية والقيم الإنسانية المثلى للإخاء والتضامن والإنصاف، هذا الواقع الذي يتم استغلاله للأسف الشديد لإذكاء نزاعات الحقد والتطرف" انتهى كلام صاحب الجلالة.

هذا يجعلنا أمام مسؤوليات تقتضي أن نكون حذرين في التقليد والحلول الجاهزة، أن لا نخضع لتعليمات الخارج، أن نكون مستقلين في القرار الذي سنتخذه، أن نكون مبدعين كذلك فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الحكومة من خلال إجراءات عملية ومبادرات مقبولة وواضحة قابلة للنقاش، لا يكفي أن نقيم وأن نقيم وأن نقوم برصد ما تحقق، إلى غير ذلك، احنا أمام ظروف استثنائية.

لذلك، سؤالنا جاء بشكل واضح: كيف للحكومة الحالية أن تفي بالتزاماتها في ظل استمرار الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المغربي في ظل تراجع معدل النمو؟ كيف؟

الجواب: بالإجراءات، ونحن معكم نذهب بعيدا من أجل تنفيذ هذه الإجراءات، على الحكومة أن تكون أكثر ابتكارية وخلاقة وأن تكون أكثر إبداعية وألا ترضخوا إلى الحلول السهلة والاستسلام، وندعو ألا تستسلم أمام الأزمة وكأنها قدر منزل، فالأزمة تنشأ نتيجة لاختلالات في التدبير والاختيارات في التوجيهات والحكمة، وليست كل البلدان معنية بالأزمة.

صحيح، حكومتكم ليست مسؤولة وليست هي السبب في هذه الأزمة التي حصلت الآن، ولكم علينا وعليكم تدبيرها، وعلى الأقل فيما كان الحكومة أن تتجاوز الأزمة باعتماد اختيارات مستقلة والقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية ورد الكثير منها، وفي البرنامج الحكومي ورد الكثير، بل جلها وارد فيها، ويجب على الحكومة الإسراع في تنفيذه بعيدا عن الغوغاء والضجيج، إما إذا جينا نوقف ونضيعو الوقت على كل من تكلم وكل من علق وكل من كذا، لن نتقدم، يجب الذهاب إلى الأمام.

ويجب على الحكومة الإسراع في التنفيذ بعيدا عن الغوغائية والضجيج من قبيل إصلاح منظومة الأجور والنظام الجبائي، في اتجاه أكثر عدالة ونظام الحكامة مع محاربة أشكال الفساد والتسيب ووقف التنزيف التي تظال العديد من القطاعات الحيوية الإستراتيجية، ووضع حد لاقتصاد الربيع الذي كثر الحديث في شأنه دون أن نرى إجراءات ملموسة، وتحسين مناخ الاستثمار برفع كل الحواجز والعراقيل لتوفير فرص الشغل مع السهر على

الدعم، نظرا لأن معظمها تعرف نسبا سلبية في النمو وأزمات اقتصادية -لا محالة- ستكون له انعكاسات سلبية على وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها. ومن هنا، على المستوى الوطني هناك مؤشرات اقتصادية غير مطمئنة، منها ارتفاع معدلات التضخم ونسبة العجز وتراجع النمو وارتفاع الأسعار، هذه المؤشرات ستجعل مؤشراتنا الاجتماعية ستتأثر بالإجراءات التقشفية.

تصور، السيد رئيس الحكومة المحترم، يسير في اتجاه التخوف من تراجع الإنجازات لبلوغ الأهداف الثمانية، خصوصا وأنا نعيش وقع فشل البرنامج الاستعجالي في التزينة الوطنية، فقدان المستمر لمناصب الشغل والذي وصل حسب بعض الآراء إلى ما يفوق 100 ألف فرصة عمل بفعل تراجع التشغيل العام القروي والحفاف وتراجع القطاع السياحي. كل هذه المؤشرات لها تأثير سلبي على الوضع الاجتماعي.

لذلك، لابد من التنبيه، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى مسؤوليتكم الكبيرة في ابتكار وإبداع الحلول الناجعة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بامتصاص آثار الأزمة ووضع الآليات للحد من آثارها الوخيمة على الوضع الاجتماعي للمغاربة في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل ومحاربة الفقر والأمية.

إننا قلنا إنه في غاية الالتباس محاسبتكم، فزيرد منكم، السيد رئيس الحكومة، اطمئنان الرأي العام الوطني عن بلوغ الأهداف لكسب رهان أهداف الألفية للتنمية إلى حدود 2015، سواء القضاء على الفقر والجوع وضمان التعليم الابتدائي للجميع ومحو الأمية وخفض وفيات الأطفال إلى غيرها.

ونطلب منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، جوابا دقيقا لاطمئنان المغاربة، هل هناك سياسة لتحقيق هذه الأهداف لبلدنا إلى حدود التاريخ المذكور؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أممو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير الأول، وأنا أصغى إليكم، كنتم واضحا في أن طبيعة الخطط أو أهداف التنمية هي مسار، حقق فيه ما حقق ومازلنا نعمل على تحقيق ما تبقى بحول الله، ولكن شجاعتكم بشكل واضح إلى تسطير أن المغرب مازال فقيرا، مازال فيه آثار الجوع ومازلت النساء تجد صعوبة في تحقيق مبتغى نسبة المساواة، مازال تعلمنا لم يستقر بعد، هذا جعلني

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، في البدء أن أقول أنني أجد نفسي مضطرا لكي أعبّر عن اختلافي معكم بشكل جذري، ولم أكن لأتطرق إلى هذا لولا المقدمة التي قدمتم بها مداخلتكم والتي تحدثتم فيها على مجموعة من الأشياء، أجد نفسي مختلفا معكم في قراءتكم للتاريخ المغربي الحديث والمعاصر والحالي الآن، لأن ما تفضلتم به من خلال مداخلتكم والتي تحدثتم فيها وكأن التاريخ المغربي والديمقراطية المغربية تبتدئ منذ تقادم المهام الحكومة ومنذ الانتخابات الأخيرة.

في حين أن المغرب ينفرد في إطار السياق العربي المعاصر، ينفرد عما يحدث في العالم العربي بأكمله وبرمته، لأنه المغرب ومنذ بداية الاستقلال ناضلت فيه الحركة الوطنية والحركة التقدمية بالأساس والحركة الوطنية بشكل عام، قبل الاستقلال منذ الاستعمار ومنذ معاهدة Aix-les-bains، إلى جانب المؤسسة الملكية، ناضلت من أجل التعددية من أجل الديمقراطية وأدت عنه الحركة الوطنية الثمن الغالي والنفيس من خلال الاعتقالات والمنافي وصولا إلى الاستشهاد.

إذن هذا هو التاريخ المغربي وهادي هي الفريدة المغربية في إطار ما يحدث في العالم العربي، وهي التي أدت إلى إقناذ المغرب مما حدث في الكثير من الدول، لأن حالة المغرب هي حالة غير مشابهة إطلاقا، هذا أولا. ثانيا، نختلف معكم في مقاربتنا للحاضر، لأن مقارنة الحكومة الحالية ومن خلال البرنامج الحكومي من خلال وعودكم الانتخابية تبين أن هذه المقاربة نحن نختلف معها بشكل جذري، لا في ما يتعلق بشقها الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي وهو الذي يهمننا، وهذا يؤدي بالضرورة إلى اختلافنا الجوهرى معكم فيما يتعلق برؤيتنا للمستقبل سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

إذن هذه المقدمة كانت ضرورية لكي نحدد بعض الاختلافات فيما يتعلق لقراءتنا للتاريخ وللحاضر، ولا بد كذلك بطبيعة الحال أن نعود إلى جوهر الموضوع اللي كان من المفروض أن نتحدث فيه بشكل معمق.

نحن في الفريق الفيدرالي اخترنا محور التعليم والزامية وتعميم التعليم الابتدائي ضمن الأهداف الإنمائية في تقرير الألفية اعتبارا لضيق الوقت، ومع الأسف نجد أنفسنا، السيد رئيس الحكومة، أنكم لم تجيبوا عن تساؤلاتنا، بحيث أن التساؤلات المطروحة من طرف الفريق الفيدرالي في واد والكلمة ديال السيد رئيس الحكومة في واد آخر، قلم ما تريدون قوله ولكنكم لم تجيبوا عن التساؤلات المطروحة.

لدينا أرقام كثيرة ولكن مع الأسف نظرا لضيق الوقت سأضطر إلى

احترام حقوق الشغيلة والفئات المنتخبة، وعلى الحكومة أن ترفع في وتيرة عملها وتحسن مستوى أدائها والسرعة في الإنجاز، وهو ما لا يعني التسرع. أصبح في وقتنا الراهن عنصر السرعة حاسما لرح الرهانات واتخاذ القرارات في وقتها المناسب دون تأجيل أو تماطل، يعطي الإشارة على يقظة الحكومة ووعيا بالاشكاليات الأساسية التي يعيشها المواطنون، فإرجاء حل المشاكل لرح الوقت لم يعد مجديا على الإطلاق، بل أنه مضر لعمل الحكومة.

ومن هذا المنطلق، لا نفهم، السيد رئيس الحكومة، لماذا تأخرت حكومتكم في الشروع في إعداد القوانين المالية لسنة 2013 وعلى الأقل الإعلان عن التوجهات الأساسية التي ينبغي اعتمادها هذا القانون في ظل مواجهة الأزمة التي نعيشها؟

ولماذا تأخرت حكومتكم في وضع مشروع القانون التنظيمي للمالية بعد تنظيم حوار بشأنه في عدة مننديات؟

ولماذا تأخرت وترجئون إلى وقت لاحق إصلاح النظام الجبائي، هذا الإصلاح الذي نعتبره من وجهة نظرنا مدخلا أساسيا لكل إصلاح؟

ولماذا تتردون أو على الأقل هذا هو الانطباع لدى الرأي العام الوطني في محاربة الفساد واقتصاد الربيع، فحاربة الفساد يتم بالإجراءات وبالتدابير ليس بصراع سياسي أو سياسوي، الكل ينتظر ماذا سيخرج من جعبة الحكومة؟

ألا تتطلب حالة الأزمة التي تمر منها بلادنا اتخاذ إجراءات شجاعة على إصلاحات بنوية لمعالجة هذه الأزمة؟

ألا تعتبر الأزمة لحظة مميزة للقيام بمثل هذه الإصلاحات الكبرى التي تتطلبها بلادنا؟

إذا عرفنا أن مثل هذه الإصلاحات نادرا ما تحدث في فترات الرخاء والازدهار، وهذه هي الطريقة المثلى للوصول إلى الأهداف التنموية.

ومهما يكون من أمر، في الختام، على الحكومة أن تتجنب كل إجراء تقشفي يمس بالمصالح الحيوية للسكان أو بأهداف التنمية التي نحن بصدد مناقشتها، فبرنامج التقويم البنوي، السيئ الذكر، الذي فرض على بلادنا في بداية الثمانينات من القرن الماضي مازال حاضرا في ذاكرة المغاربة وفي ذاكرة الشعب برمته، وما الاختلالات الاجتماعية التي مازلنا نؤدي ثمنها يعاني منها جزء كبير من الشعب إلا نتيجة تداعيات هذا البرنامج التقشفي.

نتمنى أن تعلن حكومتكم على الإجراءات المطلوبة التي ستضمن للشعب المغربي حصانة الامتيازات والتي ستزيد تقوية ثقته في الذهاب معكم من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

نوع من إلزامية وتعميم التعليم وخاصة في الوسط القروي، وبشكل أخص، وهذا لا بد أن نشكر عليه الحكومات السابقة، بشكل أخص فيما يتعلق بتدريس الفنتاة في الوسط القروي والتي كانت بطبيعة الحال مستويات تعليمها مستويات جد متدنية إلى حدود سنوات قليلة، والتي انتقل بطبيعة الحال من 22% إلى 93% على مستوى تدريس الفنتاة في الوسط القروي. لكن، إجمالاً نريد أن نقول أنه رغم كل هذه الجهود، لا بد من بذل مجهودات أكبر خاصة الآن مع ضخ أغلفة مالية ضخمة على مستوى تدعيم التعليم والجودة ديال التعليم، لكن على مستوى الواقع التعليم في المغرب لازال متأخراً والجودة ديال التعليم لازالت متأخرة، ومع الأسف إلى حد الآن بعض الأهداف اللي كانت نبيلة في المخطط الاستعجالي، رغم عدم اتفاقنا معها منذ البدء لأسباب منها الانفراد بالقرار، منها الاستعجال، إلى غير ذلك، كانت هناك بعض الأهداف، من أهمها أعتقد ما يعرف بالمدرسة الجماعية والتي حددت فيها باش تبني إلى حدود 2012 مائتي (200) مدرسة، لكن إلى حد الآن بنيت 5 مدارس جماعية رغم..

السيد رئيس المجلس:

شكراً. الكلمة الآن لمجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تفضل.

المستشار السيد محمد المرماش:

السيد رئيس،

السيد رئيس الحكومة،

من المداخل الأساسية التي نعتقد أنها محورية لتحقيق مزيد من الأهداف المرجوة هو العناية بالموارد البشرية في كل القطاعات، الخاص والعام، توظيفاً وتكويناً وترقية مع تعزيز الحريات النقابية.

وفي إطار محاربة العنف، السيد رئيس الحكومة المحترم، ضد النساء وتمثال فقط، نخبكم، السيد الرئيس الحكومة، أنه صباح اليوم وبشركة (Yazaki) بالقيطرة، قام مسؤولو هذه الشركة بتعنيف النساء بالكلاب بعد طرد مكنتهم النقابي. لذا، نطالبكم بتحقيق في هذه النازلة، السيد رئيس الحكومة المحترم.

من وجهة أخرى، نؤكد أن أي إصلاح للتعليم بوابته نساء ورجال التعليم، تجاوزوا للأخطاء السابقة التي تجاوزت هذا العنصر الأساسي في موضوع الإصلاح ببلادنا.

إن الآليات المطلوبة لكل إصلاح لتحقيق أهداف التنمية الثمانية هو:

أولاً، تعزيز الحكامة ومحاربة الفساد الإداري والمالي وتعزيز الشفافية في منح المناصب والمسؤوليات؛

ثانياً، فتح حوار اجتماعي بين المركزيات النقابية، الذي مازال لم يفعل بالشكل المطلوب لحد الآن والذي لم تتحقق بعد انتظارات الشغيلة.

ولا يفوتنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، التذكير أن صندوق المقاصة والتقاعد في أفق إصلاحهما لا بد من حوار بين المركزيات النقابية التي تعد

إعطاء بعض الإشارات فقط. الآن هنالك فشل للمخطط الاستعجالي بشكل كبير وعلى جميع الأصعدة، ووصلت نسبة الإنجاز والتنفيذ فيه أحيانا في بعض الجهات إلى 5%.

ثانياً، الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية إلى حد الآن رغم المصادقة على القانون إلى أنه إلى حد الآن لم تعطوا الأجوبة الشافية، وبالتالي يطرح التصور الموجود لدى الحكومة للقضاء على هذه الآفة التي تعد معيقاً أساسياً لكل تنمية ممكنة.

ثالثاً، ولأن الوقت انتهى، سأقول السيد رئيس الحكومة أنكم أخلفتم وعودكم.

السيد الرئيس اسمحو لنا بـ 10 دقائق، والسيد رئيس الحكومة وعدنا بـ 5 دقائق غادي يعطيها لنا، وعاد فلتوها لنا، حتى هاذ الوعد تراجعتم عليه، حتى هو تراجعتم عليه، السيد رئيس الحكومة، وعدتنا أمام الملايين المغاربة اللي كيشوفونا الآن، أقولها للسيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

إذن انطلاقاً من وعد السيد رئيس الحكومة وتطبيقاً للفصل 136 من القانون الداخلي، يمكن فعلاً أن تأخذوا وقت إضافي، ولكن سيقسم من وقت السيد رئيس الحكومة.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكراً السيد رئيس الحكومة على الأريحية، شكراً بطبيعة الحال أعطيناها هاذ 5 دقائق.

ولذلك سأستمر في جوهر الموضوع اللي هو المسألة التعليمية اللي أخذناها كمحور أساسي.

لا بد بطبيعة الحال هاذ المسألة هاذي فيها إجماع وطني وهي قضية وطنية ومن أهم القضايا ديال الحركة الوطنية منذ الاستقلال إلى الآن، وهي بطبيعة الحال قضية كل الأسر المغربية والقضية الثانية ضمن الأولويات بعد قضية الوحدة الترابية، وفيها إجماع، والإجماع اللي فيها الآن هو إجماع لدى الجميع وهو الإجماع على فشل هذه المنظومة التعليمية، أعتقد أننا كلنا مجمعون على الفشل، وبالتالي لا بد من ضرورة إصلاح هذه المنظومة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين الجودة والتعميم والإلزامية.

واسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، أن أعطيكم بعض الأرقام اللي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار، فهناك أولاً نقلة نوعية فيما يتعلق بمحاربة الأمية، لأنه في بلادنا منذ الاستقلال كانت نسبة الأمية فيها أكثر من 75%، لا بد أن نعرف أنه بذلت جهود ومجهودات إيجابية في اتجاه القضاء على هذه الآفة وخاصة بين سنتي 99 و2003، حيث وصلت إلى نسبة 92,2% سنة 2003 بعدما كانت 68% سنة 1998، هذه النقلة كانت نوعية وبطبيعة الحال استمرت هذه الوتيرة إلى الآن.

لكن إلى حد الآن لا يمكن أن نقول أننا قضينا على الأمية، كلين الآن

مع الأسف الميداليات كابين غير في الملاعب، أما لو كان كانوا الميداليات كذلك في البرلمانات وكانوا الميداليات كذلك في مجالس المستشارين وكانوا الميداليات كذلك في المجالس، ذيك الساعة خصك غير الهضرة، والهضرة جميلك، جميلك على الهضرة، هاذي هي المشكلة، ولكن في الآخر المغاربة كيميزوا ما بين الغث والسمين، تميزوا بين اللي كيتكلم معهم بالمعقول وكيتكلم معهم بالجدية وتيشوفوا السلوك ديالو وتيشوفوا التصرفات ديالو وتيشوفوا المواقف ديالو وبين اللي تيبقى يستافد من الفرصة ديال الاستقواء عليهم بالأساليب والوسائل غير المشروعة وغير الديمقراطية والتي تهدد بلدهم وكيبتظروا فيه الفرصة، وملي كتحجي الفرصة كيعطيو النتيجة ديالهم، حتى هما عندهم الطرق ديالهم النهار اللي كيصوتوا والنهار اللي كيتعترف بالنتائج الحقيقية.

على ذاك الشي أنا ما نتعبرش الكلام ديالي لغى وغادي نبقي نقول ونعاودو، ما رأيت لذلك حاجة وما رأيت لذلك ضرورة.

وبالمناسبة، كانت التدخلات حقيقة تتدخل السرور، لأنه الإنسان اللي تيكون تيتكلم ولو يكون بطريقة قاسية، كيتكلم في اتجاه الحاجة اللي فيها المصلحة ديال البلاد، ما عليهش والحاجة اللي فيها الانتقاد ديال الحكومة أو ديال رئيس الحكومة ما عليهش، إذا كان غادي يدفعنا باش نمشيو في واحد الاتجاه، ولكن خاص على الأقل تكون الأمور مدروسة، فلما نكونو كيتكلمو على المقاصة ويتجدد لي القضية ديال الديون، ويتطرح علي السؤال اعلاش امشينا استدنا مليار ديال الدولار، كنستغرب، لماذا؟ لأن هاذ الشي كين في القانون ديال المالية ديالنا، كيعطينا الحق في 64 مليار ديال الدرهم، وتيقول لنا ما تفوتوش 20 مليار ديال الدرهم من الاقتراض الخارجي، ياك أسي، عندي الحق نتكلم معك؟ أنت وزير ديالي، عندي الحق نتكلم معك وحتى واحد ما يتدخل في، افهمتي؟ وإذا كان ابغي يتدخل في على الأقل يقرأ القانون ديال المالية ويعرف راسو آش كدير.

إذا كنتو كنتكلمو على ذاك الخط الإيماني اللي اخذينا، شوف لالة بوعبياد، احنا راه تعيشو أزمة، احنا في المغرب تعيشو أزمة وهي مضاعفة، احنا أصلا دولة بإمكانيات محدودة وأوروبا كتعيش أزمة، شوفوا أشنو واقع في إسبانيا اللي هي بجوارنا، الوضع ديالنا الحمد لله ما وصلش للوضع ديال إسبانيا، ولكن ابقينا كنفكرو وتنقولو اليوم يالله نزل الثمن ديال البترول حتى قرب لكذا و80 دولار للبرميل، دابا اطلع لـ 110 اليوم، 110 ديال الدولار وكل دولار تيكلفنا 600 مليون درهم في العام، واحنايا ما ابغيناش في بضعة شهور إذا تفاجأنا ما تعرفوش التحولات اللي كايبة اليوم في العالم، ما ابغيناش إذا فوجئنا بتحول في ثمن الدولار كبير وكما مضطرين نشريو البترول توقع أزمة خاتمة في المغرب، فقلنا ناخذو هاذ الخط الإيماني وكنترجو من الله تعالى ما نحتاجوهش، ولكن إذا احتاجينا لو يكون عندنا، ما شي عملنا واحد الإجراء، طبعنا ماشي عملنا إجراءات باش نقصو، باقي شي حد كيناقش أعباد الله في المقاصة، هاذ المقاصة من نهار

طرفا في هذا الشق، السيد رئيس الحكومة.
شكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا. نمر الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السادة المستشارين، تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للإخوان الذين بقوا صامدين معنا والعذر للإخوان الذين ذهبوا بدون شك لأسباب تخصهم.

أريد أن أقول للإخوان جميعا، مع الأسف الذي اهتمنا بأننا نتفرقو اللغي، كت كتنظر ينتظر، لأنه بالنسبة لي أنا هذاك ماشي اللغي، ولكن لا بد يكون الفرق بيننا لأنه ماشي هو اللي كان في المعارضة وماشي هو اللي كان يعني التحرش بالحزب ديالو، وماشي هو اللي كانوا الناس ديالو ابدوا كيدخلوا للسجن، وماشي هو اللي على من وقعت تزويرات في 2009 وماشي هو اللي توقفت من أجله الانتخابات حتى يدوزوا الناس ديالو، فمن الطبيعي يبيح الكلام ديالي لغى.

أنا دابا ملي كعجي لهنما ما تنجيش نشكي، ما كنجيش نعاود، كعجي باش نقول بلي احنا كنعيشو واحد الواقع تحكمت فيه فئة من الناس، ابدات من بداية الاستقلال، واسمحي لي للا بوعبياد، أنا كصرح بتصريحات وكنتحمل مسؤوليتها، ديال الناس الوطنيين اللي اليد في اليد ساهموا باش هاذ البلاد ابقات واقفة مع جلالة الملك.

مع الأسف الشديد كين هنالك أقوياء استطاعوا أن يستفيدوا بطريقة أو بأخرى، أنا ما كنتنكرش، وهاذ الشي تنقولو دائما، تنقولو باستمرار، ماشي اليوم ولا البارح، ولكن مازال كيصحني نبقي نقولو، ومازال غادي نبقي نقولو، لأننا اليوم إذا كنا نعاني، فإننا نعاني لأن هذه السياسات التحكيمية التي لن تصل بنا إلى عدم تطبيق الألفية، برنامج الألفية الآن التي كادت أن تعصف بالمجتمع كله وأن تعصف بالدولة كلها وأن تعصف ببنياتها وأن تعصف بنظامها السياسي، وأنا تنقول بأن هاذ الشي هذا ماشي حاجة اللي غادي يتنسى، لأنه المغرب راه واحد الدولة عندها واحد الأسس وعندها واحد التاريخ ومبنية بواحد الطريقة وما تيصحهاش هاذيك الطريقة هاذيك تبدل أو تتغير، خصها تبقى دائما قائمة ولو تؤدي احنا الثمن ولو نضحيو ولو يعني تضيع الحقوق ديالنا، لأنه البلاد احنا نتعبرو بلي التماسك ديالها، نتعبرو بأن المرجعية الإسلامية ديالها، نتعبرو بلي الملكية ديالها، نتعبرو بلي الوحدة الوطنية ديالها ما عندهاش ثمن، ومادام ما عندهاش ثمن، ولكن يسمحو لنا الناس اللي داروا المخالفات واللي استفادوا واللي وصلوا للمواقع اللي ما كيستحقوش، حيث هنا وكون كانوا الميداليات كيتوزعوا على السياسيين الحقيقيين، واحد العدد ما غادي يكونوش هنا،

التفاصيل واش ذلك المشاريع متعثرة بسبب أو بغير سبب، والوزارات الأخرى وكونا لجنة اللي غادي تبقى تتعقد أسبوعيا باش تنظر في هاذ الشي هذا.

طبعا حتى شي حاجة ما ساهلة، ولكن النتائج ما كتجيش بسرعة، المهم هو الإرادة والنية الحسنة باش الأمور تتقدم للأمام وراه احنايا يعني غادين فيها.

وابغيت نقول واحد القضية، الإخوان الوزراء ماشي أصابهم الله بالبكم، الوزراء راه كيمشيو للبرلمان، الوزراء راه كيمشيو للبرامج في التلفزيون، تيمشيو كي عملوا تصريحات، اللي القضية ديال التصريح شيء، الحكومة ملزمة بقراراتها وملزمة بتصريحات، المسؤول عن التصريحات الرسمية ديال الحكومة هو عبد الإله ابن كيران، هاذي هي الأمور الأساسية.

وأما إذا كان هنالك تصريح، فمثلا التصريح اللي عمل السي الداودي، ما كايش لحد الآن نهائيا مراجعة المجانية ديال التعليم في أي مستوى، طبعا هو واقع له مشكل ويجاول حله وتيعمل بعض التصريحات اللي تيمكن لها تطرح إشكاليات وتفكرو فيها للمستقبل، ولكن الآن ليس هنالك أي قرار لكي نسير في هذا الاتجاه.

وبالعكس الإخوان اللي يتكلموا عن الإدارة وإصلاح الإدارة والتخفيف ديال الإدارة مزيان، هاذي فكرة ممتازة تخفف الإدارة، بل تلغي بعض الإدارات، ولكن كيف؟ هل من السهولة؟ هل تعتقد أن موظف واحد إذا عندك في إدارة وكان في رأيك أنه لا يصلح من السهل أن تحوله بالأخرى أن تطرده.

في المغرب تدارت القوانين، أنت راک عارف هاذ الشي السي بنشماش، تدارت القوانين بواحد الطريقة، ولهذا احنا اللي تفكرو فيه هو إعادة الانتشار وابغيت من هنا نحبي الناس ديال الإدارة اللي تيقوموا بعملهم بجدية واجتهاد وكين واحد العدد كبير منهم، وابغيت نقول للمسؤولين في الإدارة، اللي مسؤولين على باش يفيزيو الحسابات ديال الناس يتوكوا على الله ويتحملوا مسؤوليتهم، ابدوا تيقولوا بأن راهم تيقافوا، اعلاش تيقافوا، من أزع أي واحد منهم؟ أي شخص؟ كين هنالك أشخاص في المحاكم بأسباب أخرى لا علاقة لها بالإدارة، وحتى ولو يغلط الإنسان في الإدارة ولكن يغلط بنية حسنة ما غاديش يكون من المعقول أن نحاسبه أو أن نؤاخذه، خصها تكون الأمور واضحة.

ولهذا، أنا أقول لهم وكقول من هنا راه الاعتادات المرصودة لواحد العدد ديال المشاريع لن تصرف، وتأجيلها يضر بالاقتصاد المغربي وأنا أقول للناس اتخذوا القرار، ووقعوا للناس الفلوس ديالهم وأعطيوهم المستحقات ديالهم باش الشركات تيعيش وتخلص الناس وتخلص (Les fournisseurs) باش تيمشى الاقتصاد وباش تمشي الدولة، توكلوا على الله وتحملوا مسؤوليتكم، وما عندكمش مناش تخافوا، حتى شي حاجة.. الأشباح شوف أنت إذا عارفهم جيهم لي أنا نشدهم لك.

الي عقلت دخلت أنا للبرلمان وأنا تسمع بأن تيخص الإصلاح ديال صندوق المقاصة، تيخص الزيادة في الثمن ديال البنزين، ولكن الحكومات السابقة كانت كتأخذ الاحتياط، احنا تشجعنا وتوكلنا على الله وغامرنا بالشعبية ديالنا واخذينا قرار اللي اعتبرناه في المصلحة ديال البلاد، والناس تيعترفوا بهذا الأمر من مختلف الأطياف السياسية ومن مختلف المؤسسات التي يعني يؤتنا باسمها كحجة اليوم في مثل هاذ اللقاء.

وبالمناسبة تيخص الأرقام تكون دقيقة، صحيح (HCP) تيقول باللي فعدنا 109 ألف منصب، ولكن في (semestre) الأول، تيقول دابا بأن ربنا 121.000 منصب شغل، وباللي النسبة ديال التشغيل انتقلت من 9,9 إلى 8,1 إلى ما غلطتش، فهذا دليل على أنه رغم الصعوبات كين واحد التحسن.

واحنايا اللي كترهونو عليه هو أنه المغرب إن شاء الله الرحمن الرحيم رغم الظروف الصعبة غادي يتخذ من الإجراءات والتدابير، وأنا متفق مع الإخوان ديال التقدم والاشتراكية، غادي يتخذ من الإجراءات والتدابير، ولكن حتى حاجة راه هي ما سهلة بكل صراحة، لأنه أولا وقبل كل شيء نحن تحالف ونعمل في إطار دولة، وكين ما شي غير حجة واحدة اللي تتخذ القرار، راه كين البرلمان، افهميني ولا لا؟ والرئيس ديال الدولة هو جلالة الملك، واحنايا كنعلمو في هاذ الإطار، وفي هاذ الإطار راه احنا كنعلمو نوصلو لتوافقات، راه ما كين حتى شي حاجة اللي يمكن يتصور الإنسان أنها سوف تكون بسهولة.

ولهذا، الإصلاح ديال الإدارة، اجمال اللي قالوا الإخوان، موضوع على.. الخطة التشريعي وجدنا المسودة ديالو وأرسلناها للإخوان الوزراء باش يقولوا لنا رأيهم فيها، وغادي نجيبوها.

الإصلاح الضريبي، الإصلاح ديال أنظمة الأجور، كل شي هاذ الشي، ولكن تيبقى أنه الفعل الرئيسي بالنسبة للدولة هو الاستثمار، لأنه الناس عيبوا علي أنني قلت "عفا الله عما سلف"، أنا ما قلتش من خلال "عفا الله عما سلف" أنه السارق أنا نقول لو الله يسامح، واش دا ليا ديالي ديال با؟ باش نقول له الله يسامح، لا، أنا كقول له الحكومة لن تشغل نفسها بالبحث عن الساحرات كما يقال، بمطاردة الساحرات.

الحكومة سوف تشغل نفسها بالأمور الإيجابية الموجودة في المستقبل، أما إذا امشيتي كنتقلب وكتبحت، يمكن ما غاديش تلقى وإذا لقبتي ذاك الشي غادي تدخل في واحد المتاهة، ولكن أي شخص يعني وقع تحت طائلة القانون واكتشف أنه مس درهما واحدا من درهم هاذ الشعب المغربي سوف يجاسب وفق القانون، ولكن هذا لا يفيد أن الحكومة ستترك هذا الشغل الأساسي الذي هو الاستثمار، والتي هي مشغولة به، وبالله اجتمعنا باش نشوفو أشنو هو السبب ديال الاستثمارات، ولقينا بأن الحكومة من خلال واحد اللجنة ديال الاستثمارات حلت المشاكل ديال 15 مشروع، وبأن كايبة مشاريع أخرى متعثرة وطلبنا من الإخوان ديال الداخلية يعطوننا

ديالنا على الاستحقاق، ونعاودو نبنو الأمور ديالنا على اللعابة الحقيقيين، أولاد الشعب، وما بيقاوش يستافدوا من الأموال اللي كتمشي للرياضة الأفراد والأسر والعلاقات وما نعرف أشنو، وما بيقاوش يتدخلوا في المواقع ديال الرياضة الأفراد اللي ما عندهم الكفاءات ونخليو الناس ديال الكفاءات.

خصنا نمشيو في المنطق ديال الكفاءة والثقة في المجتمع والثقة في أبناء الشعب، وساعتها سيرفع رأسنا في الرياضة عاليا كما سيرفع رأسنا إن شاء الله الرحمن الرحيم عاليا في أمور أخرى.

وأنا أريد أن أطمئن المغاربة أن الوضع متحكم فيه، وأنه مقدور عليه إن شاء الله الرحمن الرحيم، واحنا كنتمناو من الله سبحانه وتعالى يجيب الفرج والتيسير ديالو وإن شاء الله سبحانه وتعالى ما غاديش يتخلى عنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة. شكرا للسادة المستشارين على تدخلاتهم. رفعت الجلسة.

بالمناسبة تكلمت على ذاك الفلوس اللي خرجوا من المغرب، أنا في الحقيقة كنت غادي نقول لك هاذ القضية، كنت غادي نقول لك إذا عرفت اشكون اللي خرج، اشحال خرج، جيبو لي، أنا ما عرفتش، كنتكم.. ولو، من؟ قل من؟ هذا هو السؤال، افهميني ولا لا؟

أما ذاك الرقم، الإخوان تكلموا لي عليه، ولكن من الناحية العملية السولة.. أولا هاذ القضية ديال التهريب أنت تعرف بأنها هذا ابتلاء كين في واحد العدد ديال دول العالم، ولكن أنا لا أبره ولكن اللي أقول لك هو ليس عندنا الإمكانيات، أنا شخصيا، باش نضبط هاذ الأرقام وباش نضبط هاذ الأشخاص اللي كنتكم عليهم أنت.

السيد رئيس المجلس:

باقي دقيقة ونصف، السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

سأختم بالرياضة، ابغيت نقول للإخوان ما يلي: الرياضة نموذج، خصنا نعاودو نبنو الأمور ديالنا على المعقول، ماشي مهم ما نربحوش الميداليات، ولكن خصنا نعاودو نبنو الأمور ديالنا على المعقول، ول نعاودو نبنو الأم، ور